

استاذنا الامير المرحوم
 وصحاحات طريفة

الرد

في هذه الصورة من كتابك، أرى ان تضاهي برقي
 الطبعة الجديدة، فما رأيته صواباً أنشأه
 وما رأيته غير ذلك، فالتس على

التعقيب الحثيث

و جزاكم الله جزاً

في كتاب التعقيب على خطه ص ١٩

في كتاب التعقيب على خطه ص ١٩

انكم
 على هذه الجلي
 وهو مجموع مقالات نشرت تباعاً في مجلة التدن الإسلامي القراء
 خرة رمضان ١٤٠٦

بقلم
 محمد ناصر الدين الألباني
 خادم السنة

أرى ان يكون اسم الكتاب
 "الرد على الشيخ الخبيث"
 "الهرري"
 في التعقيب الحثيث

١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م

لقد علمت الانظار
 مطبعة الترفيق بدعوق
 حفظ الله شيخنا
 كل سوء
 عند ربه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علينا فهدانا للإسلام ، ووفقنا لاتباع سنة نبيه عليه الصلاة والسلام ، والانتصار لها ، والذب عن حوزها ، والرد على من خالفها أو حاد عنها .
والصلاة والسلام على رسوله القائل : ((عليكم بسني وسنة الخلفاء الراشدين ، تمسكوا بها)) وعلى آله وصحبه ومن تبعهم على الأخذ بها وإيثارها على كل ما خالفها .

أما بعد : فهذه رسالة لطيفة في الرد على رسالة فضيلة الشيخ عبدالله الحبشي التي سماها « التعقب الجثيث على من طعن فيما صح من الحديث » ، أو « تحقيق البيان في إثبات سبحة أهل الإيمان » ، كعقبني فيها - بزعمه - في ثلاثة أحاديث كنت تكلمت عليها في بعض مقالاتي التي تنشر تباعاً في « مجلة التمدن الإسلامي » ، الزامرة ،

تحت عنوان « الأحاديث الضعيفة والموضوعة وآثارها السيئة في الأمة » ، حكمت فيها بوضع حديث « ثم الذكر السبحة » وضف سند حديثي صفة وسعد رضي الله عنها في التسييح بالخصى أو النوى ، فادّعى الشيخ أن الحديث الأول ضيف ليس بموضوع ، وأن الحديثين الآخرين صحيحان ؛ وبني على ذلك مشروعية عدّ الذكر بالسبحة وحملها ، بل جعلها من شعار أهل الإيمان !

ولو أن فضيلته ذهب إلى ما ذهب إليه دون أن يتعرض للرد علينا بما نحن فيه علم الحديث واصطلاحاته التي قررهما العلماء ، لما سمحنا لأنفسنا بالرد عليه ، لأن له الحق أن يرى ما يشاء مادام أنه يظنه مشروعاً ، والرد على مثل هذه الآراء لا يمكن أن ينهي ؛ ولكن لما كان الشيخ قد خرج في رده على تلك القواعد ، وخالفها مخالفة بينة ، بل ونسب إلينا ما لم نقله ولا ندين الله به ، رأيت أنه لا بد من الرد عليه ، وبيان أخطائه حتى لا يفتري بها من لا علم عنده ، وينسب إلينا ما لم نقله .

(١) صحيح ، وقد خرّجه مفضل في « الإبرار » (٥٥٩) و « السنة » (٥٢٦) و « تراجمه » (٥٢٦) .
(٢) لم توقفت سنة .

(١) صحيح ، وقد خرّجه مفضل في « الإبرار » (٥٥٩) و « السنة » (٥٢٦) و « تراجمه » (٥٢٦) .

(٢) لم توقفت سنة .

وقد كنا نشر لاردنا هذا في (في) المجلة المذكورة في مقالات متسلسلة ، ثم
جئناها في هذه الرسالة ، (ليس) مراجعتها عند الحاجة ، وبطلع عليها من شاء ممن
لم يكن وقف عليها في المجلة ، جزى الله القاعين عليها خيراً .
وأمل أن يجد القراء الكرام فيها رداً عادلاً ، لا يدهن أحداً ، ولا يظن في
أحد ظلاً ، لأن القصد بيان الحق ، وتيسير الطريق إليه ، ليهتدي من شاء الله له
الهدى ، وأما من أعرض وأبى ، وعاند ونأى ، فلا سبيل إلى إقناعه ولو جئت
بكل دليل ! .

وسيجد القراء فيها - إن شاء الله تعالى - نموذجاً بديهاً من الأسلوب العلمي
في تطبيق الفروع على الأصول ، سواء ما كان منها في أصول الحديث أو الفقه ،
وبياناً لمنهجنا في تصنيف الأحاديث ، وتحقيقاً في بعض القواعد الحديثة التي غفل
عنها كثير من المشتغلين بالسنة فضلاً عن غيرهم ، وتذكيراً ببعض القواعد الأصولية
التي يجب استحضارها والاخذ بها لمن يريد أن يستحسن شيئاً مما لم
يكن من قبل ! .

وأوردنا فيها بعض الآثار في التحذير من الابتداع في الدين ، ونهينا على
بعض البدع التي ابتلي بها من لا علم عنده بالسنة ، وغير ذلك من القوائد التي ستمر
بالتقديري الكريم إن شاء الله تعالى .
أسأل الله تبارك وتعالى أن ينفع إخواني المسلمين بها ، ويدخو لنا أجرها
في العقبى .
والحمد لله وكفى ، وسلامه على عباده الذين اصطفى .

دمشق : ١٣٧٢/١١/٢٢

أبو عبد الرحمن

→ محمد ناصر الدين الألباني



ب -

أرى أن لا تشك كلمة
المجلة لأن فيها حداً كبيراً
نصير أبا عبد الرحمن
مما قد يعجز بعض القراء



نوطاً : عرفت دمشق محدثها الأكبر العلامة الشيخ بدر الدين الحسيني ، لما توفاه الله
خلت الديار من إمام تنبج الأنظار إليه في علوم الحديث ، غير أن فني أرنأوطياً - (نشأ نشأة)
علم وتقى ، وكان له من اسمه نصيب هو الأستاذ محمد ناصر الدين - عرف في أوساط
الشباب بمحدثه الحديث وعلومه ، وجمع الشباب عليه ، واشتهر بينهم ، واستطاع بفصاحة لسانه
المرقي وطلاوة حديثه ، وجودة مناقشته ، أن يستأثر بنخبة تأخذ عنه وتتخذ عليه .
وإذا كان الحديث ثاني مصدر للفقه الإسلامي بعد كتاب الله ، وكان (عقل) ما صح عند
أهل الحديث مذهباً لأهل الفقه ، لذلك اشتهر بعض أنصار الشيخ ناصر بتركهم من
الأحكام المذهبية ما عرفوا فيه حديثاً ثابتاً صحيحاً ، وبعضهم كان يثير اللفظ ، ومن هنا
تألب على الأستاذ من تألب .

وأخيراً نزل في دمشق الشيخ عبد الله بن محمد من آل شية (سدة الكعبة) (وهو
وليد الحبشة في هجر في ثالث بطن من مهاجرة أسرتهم) ، وهو يحفظ من أحاديث رسول
الله ﷺ عشرة آلاف بروايتها ، وله في فقه الشافعية حظ وافر ، وكان مقدمه لدمشق لتتبع
كتب الحديث وجمع قراءات القرآن ونحو هذا من خدمة الشريعة وعلومها .

ورأى فيه جماعة من أهل الدين والعلم خليفة للشيخ بدر الدين رحمه الله ، فاستنصروا
به على الشيخ محمد ناصر الدين ، فجزرت بينهما مباحة في جو سبقت له الدعاية بين الطرفين
بما جعل الشيخ عبد الله ينقطع عن المباحة قبل الانتهاء إلى غاية الشوط ، حتى إذا رأى
الأستاذ الشيعي من بعدها بحرنا متبصرها مجلتنا للشيخ محمد ناصر الدين في الأحاديث
الضعيفة والموضوعة ، فإنه تلعب منها - خالفه به في حديث «السبحة» ، وأرسل إلينا بذلك
مقالة ههنا بنشرها ، ثم مالبث أن نشر رسالة بعنوان «التعقيب الحديث على من طعن فيه»
صح من الحديث .

وإذ كانت خطة المجلة أن تمهد الأسباب لنشر الحقيقة وتجنب ما وسعها مجال الأخذ والرد بغير طائل، وكنا لئلا ذلك نجمع عادة بين وجهات النظر المختلفة بعرض حجة الفريقين المختلفين معاً، لذلك فإننا عرضنا على الشيخ محمد ناصر الدين هذه الرسالة فأوجز ما أتى به الأستاذ الشبي، وبين نقاط الاختلاف؛ وبسط خلال ذلك من قواعد «الجرح والتعديل» بمناقشة رصينة ما تنضاعف به فائدة القراء، وهذا ما سيراه القاري الكريم، ورائدنا أن يخصص الحق لطالبه، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

(المجلة) * * *

قال الأستاذ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني:

موضع الخلاف بيني وبين الشيخ: بدر الخلاف بيني وبين فضيلة الشيخ عبد الله في ثلاثة أحاديث:

الأول: (نعم المذكر السبعة).

الثاني: عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله ﷺ على امرأة وبين يديها نوى أو حصي تسبح به، فقال ﷺ: (أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا أو أفضل)؟ فقال: (سبحان الله عدد ما خلق في السماء... الحديث).

الثالث: عن صفية قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وبين يدي أربعة آلاف نواة أسبح بهن... الحديث، نحو الذي قبله.

فذهبت أنا في مقال نشرته هذه المجلة الكريمة في الجزأين (٩ و ١٠ السنة ٢٢) إلى أن الحديث الأول ضعيف السند موضوع المتن؛ وإلى أن الحديثين الآخرين إسنادهما ضعيف، وأن ذكر الحصى في الثاني منها مكرر لخالفته لحديث جويرية الصحيح في سلم الذي ليس فيه ذكر الحصى. (١)

أما حضرة الشيخ فإنه ذهب في رسالته الآتية المذكور إلى أن الحديث الأول ضعيف فقط وأن الآخرين صحيحان؛ ولكي يتضح للقاري البلب الصواب من هذا الخلاف لا بد من أن أذكر الأصول التي بنى عليها تضعيفه وتصحيحه، ثم أعود فأجيب عنها بما ييسر الله سبحانه وتعالى.

(١) ثم طبع المفار مع المسارح الأخرى في «الضعيف» (١/١١٠-١١٦)

الأصول التي بنى عليها الشيخ تضعيف الحديث فقط، لقد قرر فضيلة الشيخ (ص ٥ - ٩) فيما يتعلق بالحديث الأول أصولاً:

أولاً: أنه لا يحكم على الحديث بالوضع بمجرد كون الراوي منكر الحديث أو مجهولاً، بل الأمران من أسباب الضعف الوسطي.

ثانياً: ولا يحكم عليه بذلك بمجرد أن الراوي يكذب.

ثالثاً: يمنع العمل بالضعيف الشديد للضعف - سوى الموضوع - وهو الذي يفرد به كذاب أو منهم بالكذب أو من فحش غلطه (ص ٣٨).

رابعاً: ومن القرائن التي يدرك بها الموضوع ما يؤخذ من حال المروي، كأن يكون مناقضاً لنص القرآن والسنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل، كما نقله عن الشيخ علي القاري (ص ٩).

الجواب عن هذه الأصول: أقول في الجواب على هذه الأصول على الترتيب السابق:

١ - هذا الأصل صحيح وهو غير وارد علي، لأنني لم أحكم على الحديث الأول بالوضع بمجرد أن في رواه مجهولاً أو منكر الحديث، بل لأنه انضاف إلى ذلك أن السبعة بدعة وأنها مخالفة لسنة العقد بالأنا، وكلامي في «المقال المشار إليه» صريح في ذلك لأنني قلت: بعد أن تكلمت على رجال إسناده الحديث (ص ٢٠١).

«ثبت أنه إسناده ضعيف لا تقوم به حجة».

وتتمام هذا الكلام: «ثم إن الحديث من حيث معناه باطل عندي لا مورد» وهذا نقله الشيخ (ص ١٢) دون الذي قبله!

ولكن الشيخ ساعه الله - لما نقل كلامي في رسالتي (ص ٣ - ٤) ليورد عليه نقله

مختصراً هذه الجملة الهامة من كلامي، فبنى رده علي دون النظر إليها، فوقع في هذه الخطأ

المكتشفة التي تبين بسببها (ص ٥) إلى مخالفتي لأهل الحديث؛ ولم يكتف حضرة بأن

سود أربع صفحات في هذا الأصل الذي لا خلاف فيه، بل عاد في آخر الرسالة (ص ٣٩)

فبعد فصلاً آخر في أن الجهالة والتمسك لا يوجبان الوضع، ثم سود لبيان ذلك خمس

صفحات أخرى، ما كان أغناه عن تخصيص الوقت في كتابها لو أنه تأمل جلتي السابقة

ثم ذكرتها: تصحيح من تصحيحه

المكتوف الذي شيخه

صحيحه

صحيحه

المصرحة بأن إسناد الحديث ضعيف ! لو أنه فعل ذلك لما اتهمني بقوله في هذا الفصل (ص ٤١) :

« فيه دليل لرد ما زعمه هذا الرجل من أن رواية الراوي للناكير دليل على كون حديثه موضوعاً ... »

أنا لم أقول هذا أيها الشيخ ألبتة ولا أعتقد ، بل أعتقد خلافه ، وهذا هو المقال في المجلة المحترمة « في أي صحيفة منها هذا الذي تنسبه إلي ؟ ! وأنا بفضل الله تعالى قد مضى علي نحو عشرين سنة في دراسة علم الحديث الشريف أصولاً وفروعاً مع تحقيقه عملاً بإرجاع الفروع إلى الأصول ، فتسكنتني أمي إذن إن كنت زعمت هذا الذي تنسبه إلي ! فقليلاً من التروي والإنصاف يا حضرة الشيخ !

٣ - خطأ الشيخ في قوله : « إنه لا يحكم على الحديث بالوضع » لكن الرب الراوي ! هذا الأصل مردود بقول الحافظ ابن حجر في « شرح النخبة » :

« ثم الظن إما أن يكون لكذب الراوي ، أو تهمة بذلك ، أو فحش غلطه أو غفلة ... ، فالأول : الموضوع (قال الشيخ علي القاري في شرحه (ص ١٢٢ - ١٢٣) : وهو الظن بكذب الراوي) ، والحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا القطع ، والثاني المتروك » قال القاري (ص ١٣٠) : « وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بكذب ، - والثالث المنكر على رأي » .

فأنت ترى أن الحافظ جعل وصف الراوي بالكذب أعلى مراتب الجرح ، وجعل حديث من كان من هذه المرتبة (موضوعاً) ، وجعل المتهم بالكذب في المرتبة الثانية في الجرح ، وجعل حديثه « متروكاً » ، وهو الشديد الضعف .

فانظر كيف خلط حضرة الشيخ بين المرتبتين فجعلها مرتبة واحدة ، وجعل حديث الكذاب الموضوع ، والمتهم بالكذب المتروك ، في رتبة واحدة وهو الشديد الضعف ! وما يدلك على وجه قول الإمام الصنعاني في « توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الآثار » (ج ٢ ص ٢٧٢) بعد أن ذكر مراتب الجرح ومنها المرتبتان الأولى والثانية في كلام الحافظ :

« ولا نقول في الكذاب أي فيمن وصفوه بذلك إنه متهم بالكذب ، لأن الأولى تنفي أنه معروف به ، والثانية تنفي نفي ذلك ، وإنما عنده مجرد تهمة » .

- ٤ -

والخلاصة : إن رواية الكذاب لحديث ما كاف في الحكم عليه بالوضع لخصوص هذه الطريق ، وعليه جرى عمل النقاد في الحكم على الحديث بالوضع لرواية أحد الكذابين له ، كما فعل ابن الجوزي في « الموضوعات » ، والسيوطي في « ذيله » ، و« لا تكذب » ، ولا يخالف هذا ما نقله المؤلف (ص ٩) عن الحافظ العراقي « أن مطلق كذب الراوي لا يدل على الوضع ، لأنه يعني أنه لا يدل على الوضع قطعاً لاحتمال صدقه ومتابعة غيره له ؛ ولكن هذا لا يفي بالحكم عليه بالوضع بطريق الظن الغالب » (١) كما سبق عن الحافظ ابن حجر ، وبهذا يلتقي قوله مع قول شيخه الحافظ العراقي ، والظن الغالب قامت عليه غالب الأحكام الشرعية ، ومنه ما نحن فيه ، ولا يجوز تركه إلا بدليل أقوى منه ، كأن يروي الحديث الذي رواه الكذاب رجل غيره وهو ثقة ، فينبغي محتج بهذا الحديث ، وتقول إنه تبين لنا صدق هذا الكذاب في هذا الحديث لموافقته للثقة ، كما أشار لذلك قوله عليه السلام في حديث الجني : (صدقك وهو كذوب) ! وأما عند فقدان هذا الشاهد الثقة فحديث الكذاب موضوع بلا شك .

فقد تبين للقاري بما سبق من الذي « خالف علم الحديث » !

٣ - فمروهم عن المزمعين : في قوله أن الحديث الشريف الضعيف هو ما تفرد به كذاب لا أعلم أحداً سبق المؤلف إلى وصف الحديث الشديد الضعف - (الذي لم يصل إلى رتبة « الموضوع ») - بأنه الذي يتفرد به كذاب بل لا يشك كل من شم رائحة علم الحديث في « وضع » ما تفرد به كذاب ، والذي يتمتع بعضهم من الجزم بوضعه هو احتمال أن يكون له طريق آخر خير من طريقه ؛ أما والبحث فيما تفرد به كذاب فلا شك في وضعه من وجهة اصطلاح المحدثين ، وكلام الحافظ ابن حجر المتقدم من أوضح الأدلة على ذلك ، والكلام في بطلان كلة الشيخ هذه طويل الدليل ، فلا نطيل المقال بذكره ، وإنما يكفي في بيان خطأه في ذلك أنه يسوي بين حديث من هو كذاب ، وبين حديث من هو صدوق ولكنه فاحش الخطأ ، وهذا مما لا يقول به أحد غير الشيخ ! والذي يعتقده العلماء أن حديث الكذاب موضوع ، وحديث الفاحش الخطأ ضعيف جداً كما سبق .

وغالب ظني أن الشيخ أتى مما نقله السيوطي في « التدريب » (ص ١٠٨) عن

(١) وانظر شرح نخبة الفكر لابي القاري (ص ١٢٣ - ١٢٤) .

- ٥ -

(٢) ولا نظر « صحيح الترغيب » (٥٥/١) وتعليقه عليه .

الحافظ أنه ذكر للحديث الضعيف ليعمل به في فضائل الأعمال « ثلاثة شروط » :
أحدها : أن يكون الضعف غير شديد ، فيخرج من أفراد من الكذابين والمنهمين
بالكذب ومن فحش غلظه .
فهذا شيء مقبول معروف ، وما ذكره الشيخ فهو مجهول مرفوض .

٤ - تحقيق القول في القرائن التي بركها الموضوع :

أقول : هذه القرائن التي نقلها الشيخ عن الحافظ ابن حجر مسلم بها ، ولكن هنا في كلام
الحافظ دقيقة يجب أن ينتبه لها وهي أن كلامه هذا ليس مقصوداً به الحديث الذي في سنده منهم ،
بل هو خاص بما كان ظاهر إسناده الصحة التي توجب العمل به ، فيرد حينئذ المناقضة التي وردت في
كلام الحافظ ، ولا يمكن حمله على الحديث الذي يرويه كذاب لأمر منها : أولاً : أن كونه من رواية
الكذاب مستطوع له ، ولا حاجة حينئذ إلى رده بالمناقضة ، ثانياً : إن التأويل فرع الصحيح ، فإذا
كان السند موضوعاً كفانا مؤنة التأويل كما لا يخفى ، فظهر أن كلام الحافظ لا يقصد به
الحديث الذي لا تقوم بإسناده حجة .

والغرض من هذا أنني أقول إن الحديث الضعيف السند يحكم بوضعه بقرائن أخرى
قد تكون دون التي سبقت في القوة ، من ذلك أن يكون مخالفاً للسنة الصحيحة ولو لم تكن
متواترة ، وبؤيدني في هذا قول الحافظ ابن كثير في « اختصار علوم الحديث » (ص ٨٥)
في صدد ذكر الشواهد على الحديث الموضوع :

« ومن ذلك ركازة ألفاظه ، وفساد مناه ، أو مجازفة فاحشة ، أو مخالفة لما ثبت في
الكتاب والسنة الصحيحة »

فتأمل كيف أطلق السنة الصحيحة ولم يقيدها بـ « المتواترة » ، ذلك لأن كلامه أعم
من كلام الحافظ كما ظهر بهذا البيان .

سقوط انتقاد التبعي لحكمي على الحرب بالوضع : إذ تبين رأينا فيما قرره حضرة
الشيخ من القواعد الأربعة ، وعرف ما صح منها عند المحدثين وما لم يصح ، لم يسلم له
انتقاده إياي في حكمي على حديث السبحة بالوضع لأمرين :

الأول : أنني ضعفت إسناده والشيخ وافقني على تضعيفه من هذه الناحية ، ولم أحكم بسببها
عليه بالوضع فسقط احتجاجه علي بالقاعدة الأولى .
الثاني أنني حكمت بوضعه لأن السبحة بدعة ، ولأن التسييح بها خلاف السنة العملية ، كما
ينتج في « المقال » ، فيستقط بهذا قول الشيخ (ص ١٣) بعد أن نقل كلامي في
الحكم عليه بالبطان :

« بإطلاق هذا باطل ، فمن أين ينطبق هذا على ما قالوه فيما يدرك به الموضوع وهو
ما قدمناه عن الحافظ ابن حجر أن يكون الخبر مناقضاً لصريح العقل » .
ووجه سقوطه أن كلام الحافظ منصب على الحديث الصحيح الإسناد إذا افترض
خالفته لصريح العقل كما سبق بيانه ، وحديثنا هذا ليس كذلك بل هو ضعيف ، فالحكم
ببطلانه أسهل من الحكم بطلان الصحيح الإسناد بلا شك ، وليس شرطاً أن يكون
مناقضاً لصريح العقل ، بل يكفي فيه أن يكون مخالفاً للسنة الصحيحة مثلاً كما أفاده كلام
ابن كثير السابق .

برعه السبحة ومخالفتها السنة كنت برهنت في « المقال » الذي رد عليه الشيخ أن السبحة
بدعة ، وأن التسييح بها مخالف لهدية ﷺ في التسييح بالأنامل ؛ وجعنت هذين الأمرين
من القرائن الدالة على بطلان الحديث ووضعه ، ولكن الشيخ لم يرّضه ذلك .
أما القرينة الأولى فردها بمغالطة مكشوفة وهي قوله (ص ١٠) :

« فليت شعري أي عقل يحيل إحالة مقطوعة بها وجود السبحة في عهد الرسول ﷺ » .
ووجه المغالطة أنني لم أدع استحالة وجود السبحة في ذلك العهد المبارك - عقلاً - ،
لأن ذلك ليس من « ما لا يتصور في العقل وجوده » قطعاً ، وإبست السبحة من المسائل
النظرية التي يحكم العقل بإمكانها أو استحالتها ، وإنما هي من المسائل المتعلقة بالتاريخ وجوداً
وعدماً ، وإذا كان من المقرر عند العلماء أن السبحة لم تكن في عهده ﷺ وإنما حدثت في
القرن الثاني ، فيصح حينئذ استنكار هذا الحديث باعتبار أنه يحض الصحابة على أمر
لا يعرفونه ، وهذا - أعني الحضر - غير مقول صدوره منه ﷺ مع عدم وجود السبحة ،
فدل ذلك على وضع الحديث وعلى جهل واضعه بتاريخ السبحة .

فهذا هو وجه حكمنا على الحديث بالبطلان ، لا ما صورده الشيخ من الاحالة العقلية !
وكان حضرة الشيخ تنبه لهذا الوجه الصحيح ولذلك حاول الإجابة عنه بقوله (ص ١٠) :
« ولو فرضنا عدم وجودها في ذلك العصر فلا استحالة عقلا في أن يحض النبي ﷺ أصحابه على شيء ، لينس بمعروف لم يعمل به إذا وجد ... »
ثم أتى على ذلك بمثالين :

الأول : حديث نبيط الأشجعي مرفوعاً : (إن أشد أمتي حباً لي قوم يأتون من بعدي يؤمنون بي ولم يروني ، يعملون بما في الورق المعلق) رواه ابن عساكر . وذكر الشيخ له في التعليق شاهداً من حديث عمر بن الخطاب .

الثاني : « حديث أبي داود عن النّوّاس بن سيمان : « نزل عيسى بن مريم عند المنارة البيضاء شرقي دمشق » .

ضمف الحديث الأول وقصور الشيخ في تخريج الثاني ، ويان عدم دلالتها على غرضه ، والجواب على المثال الأول من وجهين :

الأول : عدم التسليم بصحته ، فإن في حديث ابن عساكر رجلاً كذاباً ، وآخر ضعيفاً ، وفي إسناده الحاكم راو ضعيف جداً قال فيه البخاري : « منكر الحديث » (١) وقال النسائي : « ليس بثقة » ، ولذلك رد الذهبي على الحاكم تصحيحه إياه ، وللحديث طريق ثالث هو خير من الأولين وهو ضعيف أيضاً ، وتفصيل الكلام عليها سيأتي إن شاء الله في مقالات « الأخاديت الضعيفة » التي تبين ضعف كثير من الأحاديث التي يظن صحتها بعض الخاصة فضلاً عن العامة (٢)

وجه الثاني : أن الحديث لو صح فهو صريح في أن « الورق المعلق » - وهو كناية عن المصاحف والكتب - لم تكن في عهده ﷺ فهو عليه الصلاة والسلام يمدح الذين ليسوا

(١) يعني أنه لا تحمل الرواية عنه كما ذكره السيوطي في « التدریب » (ص ١٢٧)
منبهاً على أن هذا هو مراد البخاري بهذه الجملة ، وسلم بصحة ذلك عن البخاري ، وأما حضرة الشيخ فقد أشار إلى عدم صحة ذلك عنده بقوله (ص ٨) : « إن صح » ولازمه أنه لم يثق بنقل السيوطي فإسبب في ذلك مع أنه لم يتفرد بنقله بل سبقه إليه الذهبي في « الميزان » (٥/١) نقلاً عن ابن القطان ، واعتمده الذهبي في رسالته « الموقظة » ١٢ .

بأصحابه على عملهم بشيء . حدث من بعده ﷺ يؤمنون به غيباً بسبب هذه المصاحف التي يقرؤونها ويعرفون صدقه ﷺ بها فليس في الحديث - لو صح - أي حض للصحابة على العمل بما لا يعرفونه ، كيف وهم مؤمنون به حافظون لكتابه طمأن بسيرته ١٢ وهذا بخلاف حديث : (نعم المذكر السبحة) فليس فيه أدنى إشارة إلى أنه ﷺ يحض أصحابه على شيء . سيحدث ، بل لا يتبادر منه إلا أنه يحضهم عليها وهي معروفة لديهم ، فظهر الفرق بينه وبين حديث (الورق المعلق) (١) وسقطت بذلك محاولة الشيخ لإبطال حكمنا على الحديث بالبطلان .

إبطال قول الشيخ : « إن الصحابة كانوا لا يعرفون (المثناة) » :

وأما المثال الثاني وهو حديث المنارة ، فالجواب :

إن استدلال المؤلف به على حض الصحابة على العمل بما لا يعرفونه في الحال من أعجب الأمور في زعمي ، وذلك لوجوه :

الأول : أن الحديث غاية ما فيه الإخبار عن نزول عيسى عليه السلام عند المنارة ، وليس فيه أي حض عليها .

الثاني : من أين للمصنف أن المراد بـ « المنارة » في الحديث : المثناة التي يؤذن عليها ، وليس في الحديث ما يشير إلى ذلك أدنى إشارة ، و « المنارة » في اللغة لها معاني أخرى : فمعى « القاموس » : « والمنارة موضع النور كالمنار ، والمسرجة ، والمثناة » وفي « لسان العرب » : « والمنار جمع منارة وهي العلامة التي تجعل بين الحدين » .

فأدام أن لـ « المنارة » معاني عديدة فلا يجوز أن نعني معنى واحداً منها إلا بدليل وهو مفقود ههنا ، ولعل الشيخ يظن أن هذه المنارة هي التي في شرقي مسجد بني أمية ويسمونها العامة منارة عيسى عليه السلام ، فقيد الشيخ الحديث بفهمهم أو هو مردود عليه ، سيما وقد قال النووي في « شرح مسلم » : « وهذه المنارة موجودة اليوم شرقي دمشق » .

(١) ويوضح هذا الفرق أن كل من يقرأ أو يسمع حديث (نعم المذكر السبحة)

لا يدور في خله إلا أنه ﷺ يريد سبحة معروفة في عهده لا سبحة ستحدث من بعده ، بخلاف حديث (الورق المعلق) ، ولما كان من الثابت أنها لم تكن في عهده ﷺ دل ذلك على بطلان الحديث وهذا أمر واضح والحمد لله على توفيقه .

« يقال لك : لا يلزم من التسبيح بالتسبيح بالأنامل أن يكون قاعه مخالفاً لهدي النبي ﷺ ، وإنما غاية ما فيه أنه ترك الأفضل الذي هو العقد باليمين لكونه الوارد من فعله ﷺ وقوله » .

ثم أطال فضيلته في ذكر نظائر هذه المسألة ، ولو أننا أردنا أن نتعقب في كل مثال أوردته لطال بنا المقال جداً ، ولأننا على الجهة وعلى القراء معاً ولكن « ما لا يدرك كله لا يترك كله » ولذلك فإني سأقول في تلك الأمثلة كلمة جامعة :
إن الأمثلة المشار إليها تنقسم إلى قسمين :

الأول : ما دل النص على جواز الأمرين وفضلها ، وأن أحدهما أفضل من الآخر ، مثل ما أوردته الشيخ من صلاة النوافل في المساجد والبيوت ، والنص هو قوله ﷺ : (أفضل صلاة الرجل في بيته إلا المكتوبة) رواه البخاري ومسلم . وقد يقوم مقامه نص هو من فعله ﷺ يظهر لفتنه أنه أفضل من فعله الآخر .

والقسم الآخر : ما جاء النص العملي عنه ﷺ عدداً لشيء من العبادات أو مقيداً له بصفة ، ثم لم يأت بما يفيد أن خلافه مشروع وأن له فضلاً دون الذي شرعه ﷺ بفعله ، مثل الوضوء بالمد والاعتسال به مع الصاع ، فإنه ليس في الشرع ما يدل على مشروعية الزيادة عليه .

فالذي نراه وتدين الله به : أن ما كان من القسم الأول فنحن نفضل ما فضله ﷺ ونجيز الأمر الآخر لأن النبي ﷺ أجازه وجعل له فضيلة دون فضيلة الأمر الأول ، مثل صلاة النوافل في المساجد لا لأنها « ترى الناس يصلون الرواتب كلها في المسجد » !

وأما ما كان من النوع الثاني فنحن نجيب الشيخ بصراحة « نعم نحن نكره عليه إنكارنا للسبحة نظراً لكونه ترك ما هو الوارد عنه ﷺ » وقد قال الإمام البخاري في كتاب « الوضوء من صحيحه (١ / ١٨٨) يشرح فتح الباري :

« وكره أهل العلم الإصراف فيه ، وأن يجاوزوا فعل النبي ﷺ » .

ولا يخفى أنه لا فرق بين أن يزيد على عدد الثلاث أو على كمية الماء إذ كله تجاوز لفعل النبي ﷺ . وما يؤيد هذا قوله ﷺ :

فهو يقول : « شرقي دمشق » فلو كان يفهم الحديث كما يفهمه العامة لقال : « شرقي المسجد الأموي » .

الثالث : هب أن الحديث أراد « المئذنة » فمن أين للعالم أن الصحابة لم يكونوا يعرفون المئذنة ؟ مع أنها كلمة عربية لها معنى مفهوم عندهم ؟ !
قال في « القاموس » : « والمئذنة موضع الأذان ، أو المنارة والصومعة » .

فهذا النص من هذا الإمام في تفسير (المئذنة) يفيد أن لها عدة معان أيضاً لا معنى واحداً فيريد على المؤلف ما أوردناه عليه في « المنارة » ، وإذا اختير في تفسير « المئذنة » المعنى الأول وهو موضع الأذان ، فهذا شيء معروف لديهم فلا يجوز أن يقال لا يعرفونه ، وإذا كان قد دخل على المئذنة تطور من حيث البناء فهذا لا يخرجها عن اسمها الذي كان الصحابة يعرفونه طبعاً ، وبما أن الحديث يخبر عن أمر غيبي فلا يجوز لنا أن نقيّد المئذنة بصفات من عندنا (دون) حجة ولا برهان ثم ننسب إلى الصحابة عدم معرفتهم بالمئذنة !
وخلاصة القول يا حضرة الشيخ أن الصحابة يعرفون المئذنة جيداً ولكنهم لا يعرفون طبعاً المئذنة التي قامت صورتها لديك ، هذه الصورة التي لا تستطيع أبداً أن تقول أن الرسول ﷺ أرادها في الحديث ، وبناء عليه يطل قولك (ص ١٢) : « إن الصحابة كانوا لا يعرفون المئذنة » .

وإذا ثبت ما أوردناه من هذه الأمور يتبين للقارئ الكريم سقوط استدلال المؤلف بالحديث على أنه ﷺ .
حض الصحابة على العمل بما لا يعرفونه ! ويظل قولنا إنه « لا يعقل أن يحض الرسول عليه الصلاة والسلام أصحابه على أمر لا يعرفونه » سالماً من المعارضة ، وبالتالي تبقى القرينة الأولى على بطلان حديث السبحة قائمة صحيحة (١) .

رد قول الشيخ أن المخالفة للسنّة في التسبيح بالسبحة وتفصيل القول فيما بعد
مخالفة وما لا يعد : وأما القرينة الثانية وهي كون التسبيح بالسبحة معارض لهدي ﷺ في التسبيح بالأنامل فقد أجاب فضيلة الشيخ عنها بقوله (ص ١٤ - ١٥) :

(١) هذا ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنه على خطيئة وقع الشيخ فيها وهي أنه عزی حديث المنارة المتقدم لأبي داود فقط مع أنه في صحيح مسلم (ج ٨ / ١٩٧ - ١٩٨)

بما يروى في رد المحتار ...

(عليك بالتسبيح والتهليل والتقديس ، ولا تنفلن فننسين التوحيد -) وفي رواية :
الرحمة - ، واعتقدن بالأنامل فأنهن مسؤولات ومستنطقات (١) .

فهذا أمر بالعقد بالأنامل، معمل بأنهن (مسؤولات ومستنطقات) فكيف يجيز الشيخ
لنفسه وللناس مخالفة هذا الأمر الصريح المعمل بهذه العلة التي تقضي بأنه لا يقوم مقام
العقد شيء كالنسيج بالسبحة أو الحصى لا تنفاه العلة منها !

وما سبق يتبين للبصير أن الشيخ لم يستطع أن يوهن من شأن القرينتين السابقتين
التي جعلتهما من الأدلة على بطلان حديث «السبحة» وعلى ذلك فهي سالمتان من النقد
فأثبتنا بدلالتهما أتم القيام .

قريئة ثالثة على بطلان حديث السبحة : هذا ، وإني لأعتقد أن فيما مضى كفاية في
إقناع الشيخ يطلان هذا الحديث من حيث معناه ، ومع ذلك فإني أضيف إلى ما تقدم
قريئة أخرى على البطلان فأقول :

جاء في «لسان العرب» **بالماء** : «و (السبحة) الحزرات التي يعد المسيح بها
تسبيحه ، وهي كلمة مولدة» .

وفي شرح القاموس للزبيدي : «هي كلمة مولدة» ، قال الأزهرى ، وقال شيخنا :
لأنها ليست من اللغة في شيء ، ولا تعرفها العرب ، وإنما حدثت في الصدر الأول إبانة على
الذكر وتذكيراً وتنشيطاً .

ومن المقرر في علوم اللغة وآدابها أن «المولدة» ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج
بالفاظهم ، وآتهم الذين وجدوا بعد الصدر الأول (٢) .

فهذا يدل دلالة ظاهرة على أن هذا الحديث (نعم المذكر السبحة) مختلق من بيد
العصر الأول لأن لفظة «السبحة» ليست من لغته **عليه السلام** ولا من لغة أصحابه بشهادة أهل

(١) وهو حديث صحيح عند الشيخ كما يدل عليه احتجاجه به لاسيما وقد صححه الحاكم والذهبي
وحسنه النووي والمصنف ، وهو لا يستطيع أن يخالفهم كما يدل عليه ضيقه في هذه الرسالة

(٢) انظر «الزهر» في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (٣٠٤/١) و «خزانة
الأدب» (٤/١) .

(إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء) (١) .

والاعتداء لا يجوز شرعاً ثبت أنه لا يجوز الزيادة في الماء وضوءاً ونجلاً على ما حده
الرسول **عليه السلام** ، وهذا يسقط من عين الاعتبار تساؤل الشيخ المستنكر في قوله :

«وأغلب الناس اليوم يأخذون لوضوئهم أكثر من هذا القدر بكثير ، فهل نجعل
كل من لا يقتصر في وضوئه على المدة وفي غلبه على الصاع مخالفاً لهديه **عليه السلام** !

وكيف لا يكون من زاد على هديه **عليه السلام** مخالفاً وليس وراء هديه عليه الصلاة والسلام
إلا الضلال ، ولهذا ذهب الشافعية وغيرهم إلى ذم الإسراف في الماء في الوضوء والغسل ،

وسبق ما نقله البخاري عن أهل العلم في كراهة ذلك ، بل ذهب بعض الشافعية مثل البغوي
وغيره إلى أنه حرام (٢) . وهذا أقرب إلى ظاهر حديث الاعتداء في الطهور المتقدم آنفاً .

وإذا تبين للقراء الكرام هذان القسمان من عبادته عليه الصلاة والسلام فقد آن أن
تسأل هل التسبيح بالأنامل يدخل في القسم الأول أم الثاني ؟

أما نحن فلا نشك أنه من القسم الثاني «لكونه الوارد من فعله **عليه السلام** وقوله» كما قال
فضيلة الشيخ نفسه : ولم يأت عنه **عليه السلام** ما يدل على مشروعية خلافه وفضيلته حتى يكون

العمل به سائفاً مع ترك الأفضل ، وعبرة الشيخ التي نحن في صدد الرد عليها صريحة في
أن التسبيح بالسبحة له فضيلة ولكن التسبيح بالأنامل أفضل ، ولذلك فنحن نطالبه بالدليل

الشرعي على هذه الفضيلة ، وليس لديه إلا هذا الحديث (نعم المذكر السبحة) وهو عندي
موضوع ، وعند الشيخ ضعيف ، فلا يجوز الاستدلال به على كل حال ، وأما قياس السبحة

على التسبيح بالحصى فقياس مع الفارق ، لأن المفاصد التي تنشأ عادة من استعمال السبحة
كالرياء والاشتغال بها عن رد السلام كما كنا أضربنا إليه في «المقال» لا تحصل في التسبيح

بالحصى ، فاختلف المقيس والمقيس عليه ، هذا لو صح التسبيح بالحصى عنه **عليه السلام** ، وليس
بصحيح كما كنا يبناه في «المقال» المشار إليه وستريده بياناً ههنا إن شاء الله .

ومن عجيب أمر الشيخ أنه يصرح (ص ١٥) أن المقد باليمين هو «الوارد من فعله **عليه السلام**
وقوله» ويشير به «وقوله» إلى حديث يمتدح مرفوعاً :

(١) وهو حديث صحيح كما قال الحاكم والنووي وابن حجر . انظر شرح الصالح (٥٢٩٤) .

(٢) ذكره النووي في «المجموع شرح المذهب» (١٩٠/٢) مع انظرنا شرح

«السنن» (٥٢/٢) للبخاري

المعرفة باللغة ، فهذا من القرائن التي أشار إليها الحافظ بقوله : [ومن القرائن التي يدرك بها الموضوع ما يؤخذ من حال المروي] .
فتبين أن « السبعة » مخترعة ذاتاً واسماً ، وذلك يدل على وضع هذا الحديث قطعاً ، والله الموفق .

تعيين واضح الحديث : فإن قيل : فمن هو واضح هذا الحديث ؟ فأقول :

كنت ذكرت في « المقال » الذي حققت فيه القول في وضع هذا الحديث احتمال أن يكون آفته عبد الصمد بن موسى الهاشمي الضعيف ، ثم تبين لي الآن أن المتهم به هو « محمد بن هارون بن عيسى بن المنصور الهاشمي » فإنه كان يضع الحديث كما سيأتي ، ولكني كنت ذكرت هناك أنه « محمد بن هارون بن العباس بن أبي جعفر المنصور » وأنه من أهل السرة والفضل اعتماداً مني على ورود نسبه هكذا في ترجمة الخطيب إياه ، وذهلت عن الترجمة التي بعدها الموافقة لنسب المترجم كما ورد في سند الحديث فقال الخطيب :

« محمد بن هارون بن عيسى بن إبراهيم بن عيسى بن أبي جعفر المنصور يكنى أبا اسحاق ويعرف بابن بريته . . . وفي حديثه مناكير كثيرة ، وقال الدارقطني : لا شيء . »

فأنت ترى أن جد محمد بن هارون راوي هذا الحديث اسمه « عيسى » وكذا هو في هذه الترجمة فهو هو ، وأما في الترجمة الأولى فاسم جده العباس وهو مخالف لاسمه في سند الحديث فليس به ، وإنما هو هذا المظنون فيه وقد اتهمه ابن عساكر فقال كما في « اللسان » :

« يضع الحديث ، ثم ساق له حديثاً ثم قال :

« هذا من موضوعاته » (١)

وكذلك اتهمه الخطيب فقال عقب الحديث المشار إليه (٤٠٣/٧) :

(١) لكن الحافظ نازع ابن عساكر في أن يكون الحديث المشار إليه من موضوعات الهاشمي هذا ، لأنه قد تويع عليه ، ثم اتهم الحافظ به غيره ، لكن الشاهد من كلام ابن عساكر قائم على كل حال لتصريحه بأنه « يضع الحديث » وأن له موضوعات غير هذا .

« والهاشمي يعرف بابن بريته ذاهب الحديث يهتم بالوضع » .
فانحصرت شبهة وضع الحديث فيه ، وبرت ذمة عبد الصمد بن موسى منه على ضعفه وروايته المناكير . والفضل في تنبيه لهذه الحقيقة يعود إلى مقال لي قديم في الكلام على هذا الحديث . فالحمد لله على توقيفه .

الأصول التي بنى الشيخ عليها صحة حديثي الحصى

بعد أن فرغنا من تقرير الأصول التي بنا عليها الشيخ حكمه على الحديث بالضعف ، والإجابة عليها بما يعود عليه بالنقض ، أعود فأذكر الأصول التي بنا عليها الشيخ تصحيحه للحديثين ، ثم أكر عليه بالرد فأقول : ذكر الشيخ :

١ - « لا يلزم من ضعف أسناد المتن ضعفه ، لاحتمال أن يكون له أسناد آخر صحيح إلا إذا بحث حافظ فأداه بحجته إلى الحكم بأنه لا يوجد له سوى هذا الضعيف ، فحينئذ يحكم بضعف الحديث لضعف إسناده » (ص ٢٠) .

٢ - « أن الراوي المجهول إن زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحدة قبله وإلا فلا » (ص ٢٣) ولو كان هذا المزكي ابن حبان (ص ٢٦) .

« الغرابة عند الترمذي تطلق على عدة معان قد تجماع الصفة كما بينها في خاتمة الجامع ص ٢٧ »

الجواب عن هذه الأصول : وجواباً عن هذه الأصول الثلاثة أقول :

١ - هذه القاعدة مسلمة إن كان الشيخ لا يريد بها أكثر مما نقله عن النووي ص ٢١ وهو قوله :

« وإذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف فلك أن تقول ضعيف بهذا الإسناد ، ولا تقل ضعيف المتن بمجرد ضعف ذلك الإسناد إلا أن يقول إمام أنه لم يرد من وجه صحيح ، أو إنه ضعيف ، مفسراً ضعفه » .

وأوضح منه قول الحافظ العراقي في شرح ألفيته (١)

(١) نقله حضرة الشيخ في رسالته الخطية (ص ٣) وهي ملخصة من رسالته المطبوعة ونجها زيادات قليلة ، وكنت وقت عليها بعد أن طبع الشيخ أصلها ونشرها على الناس ، ولهذا جعلت ردي عليها لأن الخطية جزء منها .

« إذا وجدت حديثاً باسناد ضعيف فلك أن تقول : هذا ضعيف ، وتعني بذلك الإسناد ، وليس لك أن تعني بذلك ضعفه مطلقاً بناء على ضعف ذلك الطريق ، ولعل له إسناداً صحيحاً آخر ثبت بثبوت الحديث ، بل يقف جواز إطلاق ضعفه على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه ليس له إسناد يثبت به ، مع وصف ذلك الإمام لبيان وجه الضعف مفسراً .
يضاف إلى ما سبق قول الحافظ ابن حجر - الذي ساقه الشيخ عقب كلام النووي السابق :

« وكذلك إذا وجد كلام إمام من أئمة الحديث قد جزم بأن فلاناً تفرد به ، وعرف المتأخر بأن فلاناً المذكور قد ضعف ، فما المانع من الحكم بالضعف ؟ » .

جواز تضعيف الحديث مقبلاً أو مطلقاً فقد استفدنا من هذه النصوص أمرين :

الأول : جواز تضعيف الحديث الذي سندته ضعيف ، تضعيفاً مقيداً بهذا السند لا مطلقاً للاحتمال المذكور في كلام العراقي .

الثاني : يجوز لأمتنا من المتأخرين أن يضعف الحديث مطلقاً بناء على جزم إمام أنه تفرد به أحد الرواة وقد عرفنا نحن ضعفه .

فلذا تأمل القارئ الكريم في هذه الفوائد يتضح له وضوحاً جلياً تحامل حضرة الشيخ علي إمام نسبي (ص ٢٠) إلى مخالفة لهذه القاعدة وإلى « التحكم النفساني » ! مع أنني لم أخالف القاعدة مطلقاً في كل ما أكتبه من هذه « المقالات » بل تضعيفي للأحاديث دائر حولها . أما على الأمر الأول فظاهر ، وعلى هذا جرى كل العلماء في تخريجهم للأحاديث فإنهم إذا وجدوا حديثاً باسناد ضعيف ، قالوا « سندته ضعيف » أو « هذا حديث ضعيف » ويعنون بذلك ضعفه بخصوص هذا الإسناد ، ولا يمتنعهم من ذلك احتمال أن يكون له إسناد آخر ، لأن هذا الاحتمال لا يكلف به الإنسان إلا من الوجهة النظرية ، أما من الوجهة العملية ، فالحديث الضعيف سندته هو مثل الحديث الضعيف مطلقاً الذي صرح العلماء بضعفه وعدم وجود طريق آخر له .

وبوضح لك هذا أن حضرة الشيخ صرح - كما تقدم - أن حديث « نعم المذكر السبعة » : « ضعيف بهذا السند » فنسأله : هل تعامل هذا الحديث معاملة الحديث الضعيف مطلقاً فلا تجوز الاحتجاج به والجزم بنسبته إلى النبي ﷺ أم لا ؟ وغالب ظني أن جوابه سيكون إيجابياً ، وأنه لا يعامله إلا معاملة الضعيف مطلقاً ، وعلى هذا نسأله السؤال الثاني : هل يحتمل أن يكون له إسناد آخر أم لا ؟ وغالب الظن أيضاً أن يكون الجواب إيجابياً ، وحينئذ نقول : فكالم يؤثر هذا الاحتمال في ضعف حديثك هذا ، فكذلك لا يؤثر في ضعف الأحاديث التي أضعفها بسبب ضعف أسانيدها ، وإنما يؤثر في ذلك أن تظهر خطأي في تضعيفها أو ذهولي عن بعض طرقها الصحيحة ، وأما بتطريق الاحتمال المذكور عليها فلا ، لأنه لا يمكن أن تصور حديثاً ضعيف من قبل سندته ، إلا وأمكن تطريق الاحتمال المذكور عليه ، فإن قيل بالاعتداد به واعتباره مانعاً من تضعيف الحديث سقط الاعتماد والثقة بأقوال العلماء في تضعيف الأحاديث بل وفي تصحيحهم للأحاديث الصحيحة لأنه يحتمل كما قال بعضهم - أن يكون بعض الرواة لما أخطأ أو تعمد الكذب ولم يظهر ذلك للمحدثين ، ولا يخفى فساد هذا (القليل) على اللبيب البصير .

وأما على الأمر الثاني فانتفاء مخالفتي للقاعدة المذكورة أجلى وأظهر ، لأن تضعيفنا في هذه الحالة قائم على أساس التفرد الذي جزم به بعض الأئمة ، والحديثان اللذان نحن في في صدد الكلام عليهما عما صرح به الترمذي بتفرد بعض الرواة بهما أما الحديث الأول وهو حديث سعد فقد قال فيه الترمذي (٢٧٨/٤ شرح التحفة) :

« هذا حديث حسن غريب من حديث سعد » .

ومعنى هذا أنه ليس له إسناد آخر عن سعد ، فقد قال الحافظ ابن كثير في « اختصار علوم الحديث » في « معرفة الغريب » (ص ١٨٧) :

« قال الغريب ما تفرد به واحد وقد يكون ثقة ، وقد يكون ضعيفاً ، ولكل حكمه » .

قلت : وهذا الحديث من قسم « الضعيف » لأن رواه (خزيمة) مجهول كما ذكرته هناك في المقال « وبإني له زيادة بيان ههنا » .

وأما الحديث الثاني وهو حديث صفية فقالت الترمذي أيضاً (٢٧٤/٤) :

« لا نعرفه إلا من هذا الوجه . . . » .

فهذا أصرح في الدلالة على تفرد أحد روايته به من قوله المتقدم في الحديث الأول كما هو ظاهر .

وهو من قسم الضعيف أيضاً تفرد هاشم بن سعيد الكوفي به وهو ضعيف كما ذكرته هناك أيضاً وقد ضعفه الترمذي أيضاً بقوله « غريب » وبقوله : « وليس إسناده بمعروف » ثبت من هذا أن تضعيفي للحديثين قائم على القاعدة الحديثية ليس خارجاً عنها فيسقط بذلك ما دندن به حضرة الشيخ حولها !

منهجي في تضعيف الأحاديث : على أنني حين أضعف حديثاً ما فإنني لا أكتفي على تضعيفه بمجرد أنني رأيت له هذا الطريق الضعيف بل إنني أتيه في سبيل ذلك كل ما تطوله يدي من مطبوع أو مخطوط مستعيناً على ذلك بما قاله الأئمة الحفاظ ، كل ذلك خشية أن يكون له طريق تقوم به الحجة ، فأقع بعدم اطلاعي عليه في الخطأ ، وأعتقد أن هذا النهج قد لمسهُ حضرات القراء في مقالاتي « الأحاديث الضعيفة والموضوعة » فإنهم كثيراً ما يرون في مقال واحد منها أحاديث متكررة في معنى واحد قد ذكر كل حديث منها مفصلاً عن الآخر برقم متسلسل ، وما ذلك إلا لتطبيق هذا النهج والكلام على إسناده كل واحد منها تضعيفاً وتجييراً ، بحيث يندر أن يستدرك علي أحد طريقاً لم أوردته ! ولا أعتقد أن الله تعالى يكلفنا بأكثر من هذا ، والخطأ ما يسلم منه إنسان ، وإنما عليه أن يفرغ جهده للوصول إلى الحق ، فإن أصابه فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر واحد وصدق الله العظيم : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) .

توثيق ابن حبان للجرحين غير مقبول (٢) - نقلنا في المقال السابق قاعدة الشيخ الثانية وهي قبول الراوي المجهول إن زكاه أحد من أئمة الجرح فأقول هذه القاعدة ليست على إطلاقها بل هي مقيدة عند المحققين من المحدثين بما إذا كان المزي غير متساهل في التزكية ، أمثال الإمام أحمد والبخاري وأبي حاتم وغيرهم ، أما إذا كان معروفاً بالتساهل في ذلك بناء على قاعدة له في التزكية خالف فيها الأئمة ، فإن تزكيته للمجهول غير مقبولة ، ولا يخرج المجهول بها عن الجهالة ! ومن هؤلاء المتساهلين ابن حبان البستي صاحب « كتاب الثقات »

فإن من مذهبه فيه : « أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه برواية واحد عنه فهو عدل حتى يتبين جرحه » وهذا خلاف ما تقرر في « مصطلح الحديث » أنه لا تثبت عدالته بذلك بل ولا برواية عدلين عنه ، ولذلك قال النووي إنه « لا تقبل روايته عند الجماهير » (١) وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة « لسان الميزان » (ص ١٤) بعد أن حكى مذهب ابن حبان المذكور :

« وهذا مذهب عجيب ، والجمهور على خلافه ، وهذا هو مسالك ابن حبان في « كتاب الثقات » الذي ألفه ، فإنه يذكر خلقاً ممن أنص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم « مجهولون » ! ثم ذكر الحافظ قول الخطيب :

« إن العدالة لا تثبت برواية الاثنين » فمن شاء فليراجع فيه .

وقاعدة ابن حبان هذه قل من يتبها لها من المشتغلين بالحديث ، ولهذا ترى كثيراً منهم يرتقون الرجل لمجرد توثيق ابن حبان إياه ! وقد يكون غيره قد صرح بتجيبه كما سبق عن الحافظ ثم يني هؤلاء على ذلك تصحيح حديث هذا الموثق ! وهذا يظهر خطر الجهل بأصل هذه القاعدة وأنها مردودة ! ولهذا نبه المحققون من العلماء عليها وحذروا منها فقال الحافظ محمد بن عبد الهادي في « الصارم المناكي » (ص ٩٣) :

« وقد علم أن ابن حبان ذكر في هذا الكتاب الذي جمعه في الثقات عدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف هو ولا غيره أحوالهم ! وقد صرح ابن حبان بذلك في غير موضع من هذا الكتاب فقال في الطبقة الثالثة :

١ - سهل ، يروي عن شداد بن الحاد ، روى عنه أبو يعقوب ، ولست أعرفه ، ولا أدري من أبوه » !

هكذا ذكر هذا الرجل في « كتاب الثقات » وأنص على أنه لا يعرفه . وقال أيضاً :

٢ - « حنظلة ، شيخ يروي الرسائل ، لا أدري من هو ، رواء بن المبارك عن إبراهيم بن حنظلة عن أبيه »

(١) تدريب الراوي (ص ١١٥)

٥٣ - الحسن أبو عبدالله ، شيخ بروي المراسيل ، روى عنه أيوب بن النجار
لا أدري من هو ولا ابن من هو . ١. وقال أيضاً :

٤ - جبل ، شيخ بروي من أبي المليلح بن أسامة ، روى عنه عبدالله بن عوف ،
لا أدري من هو ولا ابن من هو .

وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقاً كثيراً من هذا النمط ، وطريقته فيه أنه يذكر
من لم يعرفه ببحر ، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله ، وينبغي أن يتنبه لهذا ، ويعرف أن
توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق .
ولهذا نرى المحققين من العلماء لا يوثقون من تفرد ابن حبان بتوثيقه ، بل يصرحون
بكونه مجهولاً ، قال الذهبي في « الميزان » :

« أيوب عن أبيه ، عنه كعب بن سور مجهول » ، قال الحافظ في « اللسان » :
« وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : « روى عنه مهدي بن ميمون ،
لا أدري من هو ، ولا ابن من هو » ؛ وهذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه من
أنه يذكر في « كتاب الثقات » كل مجهول روى عنه فقه ولم يبحر

ولهذا نجد مئات التراجم في كتاب « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر ذكر أن ابن
حبان وثقهم ، ومع ذلك لم يعتمد عليه الحافظ في كتابه « التقريب » ، بل قال في كل منهم إنه
مجهول وهاك بعضها على سبيل المثال :

- ١ - أبان بن طارق القيبي .
- ٢ - يحيى بن أبي يحيى .
- ٣ - حاتم بن أبي نصر الفهمري .
- ٤ - ضبارة بن عبدالله الحضرمي .
- ٥ - طارق بن أبي الحسناء .
- ٦ - عبدالله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر .
- ٧ - محمد بن حبيب الجرمي .
- ٨ - النعمان بن معبد بن هوزة الأنصاري .
- ٩ - هشام بن هارون الأنصاري .
- ١٠ - يحيى بن أبي صالح المدني .

كل هؤلاء ، وأنشأهم بالمثل قال الحافظ في ترجمة كل منهم « مجهول » مع توثيق ابن
حبان إياهم !

فهذه أدلة قاطعة على أن توثيق ابن حبان غير موثوق به عند العلماء ، وأن هذه القاعدة
التي ذكرها فضيلة الشيخ ليست على إطلاقها حتى عند الحافظ ابن حجر الذي عزا الشيخ
تصحيحها إليه !

فليحفظ هذا فإنه مفيد جداً في معرض النزاع لاسيما فيما يأتي من ردنا التفصيلي على الشيخ .

٥٤ - الغرابية عند الترمذي لا تجامع الصحة إذا صرح بالتضعيف : ١ - نقلنا عن الشيخ
فيما سبق أن الغرابية عند الترمذي . . . قد تجامع الصحة . فأقول :

هذه القاعدة غير صحيحة أيضاً على إطلاقها بل هي مقيدة بقيود أهمها إذا لم يصرح الترمذي
بتضعيف الحديث الذي وصفه بالغرابية وإلا فهي في هذه الحالة لا تجامعها الصحة أبداً وإليك
بعض الأمثلة من سننه :

١ - جاءني جبريل فقال : يا محمد إذا توضأت فانتضح ، قال الترمذي (٧١/١) :
« هذا حديث غريب ، وسمت محمداً (يعني البخاري) يقول الحسن بن علي الهاشمي
مشكر الحديث »

٢ - عن معاذ بن جبل قال : رأيت النبي ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه .
قال الترمذي (٧٦/١) .

« هذا حديث غريب ، وإسناده ضعيف » .
٣ - عن أبي بن كعب مرفوعاً : « إن للوضوء شيطاناً يقال له : الوهان ،
فألقوا وسواس الماء » .

قال الترمذي : (٨٥/١) :
« حديث غريب وليس إسناده بالقوي » .
٤ - عن ابن عباس مرفوعاً : « من أذن سبع سنين محتسباً كتبت له براءة
من النار » .

قال الترمذي (٤٠١/١) :

« حديث غريب ، وجابر الجعفي (يعني الذي في إسناده) ضعفه ، تركه يحيى ابن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ،

٥ - عن علي بن أبي طالب مرفوعاً : ... لا تقع بين السجدين » . قال الترمذي : (٧٣/٢) :

« غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي ، وقد ضعف أهل العلم الحارث الأعور ، (١) .

والأمثلة بنحو هذا كثيرة جداً في سنن الترمذي وفي هذا القدر كفاية ، ومنها يتبين للقارئ الكريم أن الغرابة المذكورة في هذه الأحاديث الخمسة وأمثالها لا يمكن أن تجمع الصحة مطلقاً لتصريح الترمذي فيها بما يتنافى الصحة كما سبق ، وإنما يمكن أن تجمع الغرابة الصحة عند الترمذي في بعض الأحاديث التي أطلق الترمذي عليها الغرابة ولم ينص على تضعيفها أو تضعيف أسانيد لها مثل الحديث الذي قال فيه (٥٧/٢ - ٥٨) :

« حدثنا قتيبة : حدثنا عبدالله بن نافع عن محمد بن عبدالله بن حسن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « يعمد أحدكم فيرك في صلاته برك الجمل » .

قال الترمذي : حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه . قلت : فهذا الحديث صحيح لأن إسناده صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير

(١) قلت : بل هو ضيف جداً فقد كذبه الشعبي وابن المديني وغيرها . وما يدل على كذب حديثه هذا ثبوت الإقواء المذكور فيه عن النبي ﷺ في صحيح مسلم وغيره ، فعلى أنصار السنة والمحبين لها أن يغلوه أحياناً في صلاتهم .

محمد بن عبدالله بن حسن وهو المعروف بالنفس الزكية العلوي وهو ثقة كما قال الحافظ وغيره (١) .

فهذا المثال مما يمكن أن يدخل تحت قول الشيخ السابق :

« الغرابة عند الترمذي تطلق على عدة معان قد تجميع الصحة » . وأما الأمثلة الآتية الذكر ، وما يشبهها فلا يمكن إدخالها فيه . فظهر خطأ الشيخ في إطلاقه هذا القول أولاً ، وفي استعماله إياه وتطبيقه على ما هو من قبيل الأمثلة الخمسة المتقدم ذكرها ثانياً ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله قريباً .

مقابلة الأصول الثلاثة بكلام الشيخ والرد عليه مفصلاً

أما بعد ، فقد فرغنا من الكلام على الأصول الثلاثة التي بنى عليها فضيلة الشيخ حكمه بصحة حديثي التبيين بالخصي وحققتنا القول عليها وبيننا رأينا فيها بما يكفي إن شاء الله تعالى لإظهار الحق ، فيحسن بنا الآن أن نمود إلى الحديثين المشار إليهما ونناقش حضرة الشيخ فيما تمسك به في تصحيحها فأقول :

سبهاات الشيخ في تصحيح حديث سعد ورواها

أما حديث سعد فقد كنت ضعفته لأميرين :

الأول : جهالة أحد رواة : « خزيمه » ونقلته عن الذهبي والحافظ ابن حجر . الثاني : اختلاط سعيد بن أبي هلال ، ونقلته عن الإمام أحمد .

(١) فائدة : قد صح الحديث بلفظ أتم من هذا يتبين منه أن برك الجمل المذكور فيه هو ما يفعله أكثر المصلين حين هويهم إلى السجود ، وهو وضعهم الركبتين قبل الكفين أقول : « إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ، وليضع يديه قبل ركبتيه » رواه أبو داود والنسائي والدارمي والطحاوي في كتابيه والدارقطني والبيهقي وكذا أحمد وابن حزم وأسناده قال النووي والزيهري « جيد » ، وقد تكلمت على معنى الحديث باختصار في كتابي : « صفة صلاة النبي ﷺ » الطبعة الثانية (ص ١٠٠ - ١٠١) فعلى محبي السنة أن يحبوا هذه السنة أيضاً ولا يفتروا بما عليه أكثر الناس !

أرى أن يُعزى
للطبعة الأخيرة
مع « الإرواء » وغيره

فرد الشيخ الامر الاول (ص ١٩ - ٢٠) بأن خزيمة ذكره ابن حبان في
« الثقات » قال : « فهو عنده ثقة » .

ورد الامر الثاني (ص ٢٠) بقوله « فيكني بأن ابن أبي هلال أخرج
له السنة ، ا

والجواب عن رده الاول أن توثيق ابن حبان غير معتبر عند العلماء كما سبق
بإثباته عن العلماء في الكلام على القاعدة الثانية ، ولذلك لم يوثق خزيمة هذا أحد
غير ابن حبان بل قال فيه الذهبي وابن حجر : « لا يعرف » كما ذكرته مراراً فسقط رد
الشيخ هذا وانهار ، وكأن حضرته كان يشعر بضعف تمسكه بهذا التوثيق ولذلك
قال : « فهو عنده ثقة » يعني عند ابن حبان ، فان هذا القيد « عنده » له مفهوم إن
اعتبرناه فعبارة الشيخ حينئذ تفيد أن خزيمة غير ثقة عند الشيخ ! ولكن الظاهر
أنه لم يرد هذا المفهوم بدليل اعتداده بتوثيق ابن حبان ورده لحكمي بجهالة كنانة
الآتي ذكره في حديث صفيه ، لأن ابن حبان وثقه أيضاً كما سيأتي وعلى هذا ، يقول
الشيخ : « عنده » كلام لا معنى له !

وحينئذ أسأل فضيلة الشيخ كيف جاز لك أن تعرض عن كلام العلماء المحققين
الذين بينوا ضعف توثيق ابن حبان مثل الذهبي وابن عبد الحادي والمسقلاني
وغيرهم ، وظللت أنت متمسكا بتوثيق ابن حبان كأنه توثيق معتبر ؟ إن كان لا
علم لك بذلك فكيف خفي ذلك عليك وأنت في صدد الانتصار للحديث وأهله ؟
وإن كان لم يخف عليك فبأي حجة خالفت هؤلاء الأئمة ؟ ثم كيف يخفى عليك
هذا ، والظاهر أنك تتبع ما أكتبه في هذه المجلة الكريمة من بيان الأحاديث
الضعيفة وطريقي في ذلك ، وأنا قد ذكرت مراراً تارة مفصلاً وأحياناً مجزئاً
عدم اعتدادي بتوثيق ابن حبان ، فكان الائق بك وقد عرفت رأيي هذا أن لا ترد
علي بشيء ليس من مذهبي ولا من مذهب العلماء الذين من قبلي ، إنما الواجب الذي

تقتضيه البحث العلمي أن تبين أولاً فساد هذا المذهب الذي تمسك به العلماء المشار
إليهم وتبعهم عليه ، ثم تبني على ذلك صحة الاعتداد بتوثيق ابن حبان ، إنك لو
فلت ذلك جاز لك حينئذ أن ترد حكمي بجهالة أحد الرواة متبناً في ذلك العلماء
التقاد بتمسكك بتوثيق ابن حبان له ، ولكنك لم تفعل ذلك وإن كنت تطيع إلى ذلك سبيلاً
وأما الجواب عن رده اعلالنا الحديث باختلاف ابن أبي هلال بقوله السابق :

« فيكني انه أخرج له السنة ... »

فأقول : الجواب على شطرين :

الاول : يتعلق بإخراج أصحاب السنن الأربعة له ، فهذا لا حجة فيه مطلقاً لأنه من
من المعروف عند المشتغلين بعلوم الحديث أن الأربعة لا يتقيدون في كتبهم هذه
بالرواية عن الثقات فقط ، بل يروون أيضاً عن الضعفاء ، وعن المتروكين وبعضهم
من بعض الكذابين أيضاً ! وما أظن أن الشيخ يتنازع في هذا فلا أطيل القول فيه .
الثاني : إخراج الشيخين له ، فهذا في ظاهره حجة للشيخ وليس كذلك لأميرين :
١ - انه يجوز أنها أخرجا له ولم يطلما على ما اطلع عليه الإمام أحمد من
اختلاطه ، فيها معذوران بل مأجوران في إخراجها له ، ولكن هذا لا يلزمنا نحن الاعراض
عن حكم الإمام أحمد باختلاطه ، لأميرين اثنين تقرراً في علم الأصول :

الاول : من علم حجة على من لم يعلم .
الثاني : الجرح مقدم على التعديل .

فهذه القواعد مع قول أحمد السابق كل ذلك حملني على إعلال الحديث بإبن أبي
هلال أيضاً ، وإن كنت أعلم أنه من رجال الشيخين .

٢ - ويجوز أنها أخرجا له مع علمها باختلاطه ، وحينئذ فالظن بها أنها لم يخرجها
له إلا ما علم أنه من حديثه قبل اختلاطه ، ففي المختلطين جماعة استطاع المدققون
من علماء الحديث أن يميزوا حديثهم قبل الاختلاط من حديثهم بعدهم الاختلاط ، فلعل
هذا منهم عند الشيخين ، قال ابن الصلاح في مقدمة علوم الحديث في معرفة من اختلط
في آخر عمره من الثقات (ص ٣٩١ الطبعة الحلبية) :

« والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط ، أو أشكل أمره فلم يدرك هل أخذه قبل الاختلاط أو بعده . »

ثم قال (ص ٤١٢) :
« اعلم أن من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإنما نعرف على الجملة أن ذلك مما يميز وكان مأخوذاً قبل الاختلاط ، ونقله عنه الحافظ برهان الدين الحلبي في مقدمة رسالته « الاعتبار بمعرفة من رمي بالاختلاط » ثم قال (ص ٣) :

« وهذا من باب إحسان الظن بها . »

وفي كلام هذين الإمامين ما يبين أن في رجال الصحيحين جماعة من المختلطين ، فلا يجوز تزيههم عن الاختلاط لمجرد كونهم من رجالها ، كما لا يجوز الاحتجاج بحديثهم إلا بعد التبين أنه من حديثهم قبل الاختلاط .

فانظر أيها القارئ الكريم ما أبدى كلام حضرة الشيخ عن الصواب إنه يرد دعوي اختلاط ابن أبي هلال لمجرد كونه من رجال الشيخين ، والعلماء يقولون إن في رجالهم غير واحد من المختلطين !

وبعد ثبوت اختلاط ابن أبي هلال هذا وعدم تبين كونه روى هذا الحديث قبل الاختلاط بظل إعلالي به لهذا الحديث قائماً ، ورد الشيخ له وإهياً بل بطلاً .

نحرف الشيخ لكلام العلماء وأهلهما بما يبي من الفقرهم !

ثم إن فضيلة الشيخ - حفظه الله تعالى - أراد أن يمدنا من علومه فقال في رسالته (ص ٢١) : ما نصه :

« ثم إنني أزيدك في شأن حديث سعد على تحسين الترمذي تصحيح غيره له ، وهو الحافظ ابن حجر [الأصل بن حجر] بدون ألف الوصل - وما أكثر الأخطاء فيه على من ترجمه ! »

في « أمالي الأذكار » وذكر أن ابن حبان ذكر خزيمة في « الثقات » ، قال كما في شرح ابن علان الصديقي بعد أن ذكر خزيجه : حديث صحيح . . . قلت : ويؤسفني جداً أن أقول : إن في هذا النقل عن الحافظ ابن حجر كثيراً من التصرف والاختصار الخلل الذي يشبه التدليس المسقط لفاعله من رتبة المحتج بهم فيما يروونه وينقلونه ، ذلك لأن كل من يقف على هذا الكلام المنقول عن الحافظ لا يتبادر إلى ذهنه إلا أن حديث سعد الذي فيه ذكر النوى أو الحصى هو عند الحافظ :

١ - صحيح لذاته .

٢ - صحيح بتمامه وفيه التسبيح بالحصى أو النوى .

٣ - وإن خزيمة الذي في سنده ثقة عنده .

وكل هذا مما لا يفيد كلام الحافظ البتة عندما يقف القارئ الكريم عليه بنصه التام كما أورده ابن علان المذكور فقال في « شرحه عن الأذكار » (٢٤٤/١) ما نصه :

« وقال الحافظ بعد أن ذكر من ذكر ممن خرج به : حديث صحيح ، ورجاله رجال الصحيح ، إلا خزيمة ، فلا يعرف نسبه ولا حاله ، ولا روى عنه إلا سعيد يعني ابن أبي هلال ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، كعادته فيمن لم يخرج ولم يأت بمنكر ، وصحه الحاكم ، وللحديث شاهد من حديث أبي أمامة الباهلي أن النبي ﷺ مر به وهو يحرك شفتيه . فقال : ماذا تقول يا أبا أمامة ؟ فقال : أذكر ربّي ، فقال :

ألا أخبرك بأكثر وأفضل من ذلك الليل مع النهار ، والنهار مع الليل ؟ تقول : سبحان الله عدد ما خلق الله ، سبحان الله ملء ما خلق الله ، سبحان الله عدد ما في الأرض وما في السماء ، سبحان الله عدد ما أحصى كتابه ، وسبحان الله ملء ما أحصى كتابه ، وسبحان الله عدد كل شيء ، وسبحان الله ملء كل شيء ، وتقول : الحمد لله مثل ذلك . هذا حديث حسن ، أخرجه النسائي في « الكبرى » ،

وإن جبال الدعاء من الطبراني في (١) وجبين آخرين عن أبي أمامة (١) .
هذا هو نص كلام الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى الذي أدخل فضيلة الشيخ
في اختصاره فأروم القارئ ما لا يقصده الحافظ من المسائل الثلاثة التي سبق ذكرها
قريباً، وإنما الذي يفيد كلامه رحمه الله تعالى خلافها وهي :

١ - أن الحديث إنما هو صحيح لغيره لا لذاته ، والفرق بين الأمرين واضح
لأن الحديث الصحيح لذاته إنما هو ما رواه عدل ضابط عن مثله واتصل إسناده إلى
النبي ﷺ ، ولا يكون شاذاً ولا معطلاً ، وأما الحديث الصحيح لغيره فلا يشترط
فيه ذلك بل هو الذي في سنده ضعف غير شديد ، وله شاهد مثله أو أكثر لم يشتد ضعفه
وقد يكون حسناً لذاته فيرتقي إلى درجة الصحيح بشاهد معتبر ، وحديث سمد هذا إنما هو
صحيح لغيره عند ابن حجر كما يفيد كلامه السابق ، ذلك لأنه بعد أن ذكر أنه حديث
صحيح وأن رجاله رجال الصحيح استثنى منهم خزيمة ووصفه بأنه لا يعرف حاله ، ولا روى
عنه إلا سعيد بن أبي هلال ، وهذا هو عين ما قلته في مقالي السابق في بيان ضعف هذا
الحديث قللاً عن الذهبي في «الميزان» :

« خزيمة لا يعرف ، تفرد عنه سعيد بن أبي هلال » ثم أيدته بقول الحافظ نفسه في
«التقريب» : « لا يعرف ، فحديث فيه من لا يعرف ضعيف حتماً ، ولا يتصور أن يصحح سنده
لذاته مبتدئاً في هذا العلم فضلاً عن إمام فيه كالحافظ ابن حجر » ، فتبين أن الحديث عنده
ضعيف السند ، فإذا عرف هذا فقله ، إن الحديث صحيح ، إنما يريد به صحيح
لغيره ، وذلك للشاهد الذي ساقه من حديث أبي أمامة ، وهو شاهد قوي لا شك
فيه ، ولكن هل فيه ما يشهد بالتسبيح بالحصى الذي هو موضع الخلاف بيني وبين
الشيخ ؟ هذا ما استرأه مبيناً في المسألة الثانية وهي :

١ - قلت : وقد قلت أنا على طريقتين له ، أخرج أحدهما الجرجاني في «الفوائد»
« ق ١/١٦٦ » ، وأخرج الآخر أبو منصور السواق الثقة في جزء من « حديثه »
(ق ١/٢) ، وليس بها أيضاً ذكر المد بالحصى أو التوى !

٢ - ليس صحيحاً بتمامه ، فقد علمت مما سبق أن الحديث ليس إسناده صحيحاً
عند الحافظ ، فالحديث بالتالي ضعيف ، إلا إذا وجد له شاهد يشهد له من جميع ما فيه
من المعاني والأحكام ، وإذا أنت أعدت النظر في الشاهد الذي به قوى الحافظ
الحديث ، لم تجد فيه التسبيح بالحصى أو التوى ، ألا وهو حديث أبي أمامة ، وحينئذ
يتبين لك أن الحديث صحيح من ناحية ما فيه من تضيف الثواب بمثل هذه الكلمات
الواردة فيه ، وهذا شيء لا أنكره ، بل أشرت إلى الاعتراف به حين أوردت في
المقال المشار إليه آنفاً حديث جويرية الصحيح وفيه : « سبحان الله وبحمده عدد خلقه ... » (١)
ولذلك لم أورد أصل حديث سمد وكذا حديث صفية في «الأحاديث الضعيفة»
لإيماني بالثواب المذكور فيها في الجملة ، وإنما أوردتها بمناسبة الكلام على الحديث
الموضوع : « لم للذكر السبعة » والصلة القائمة بينه وبينها من حيث ما فيها من
ذكر الحصى فقط ، فثبت بهذه المناسبة على ضعف سنديهما والتكارة التي في أحدهما
لكي لا يحتج بها أحد كما فعل الشيخ ، ولم يكن القصد التوجه إلى بيان صحة ما فيها من
الثواب المذكور لا سيما وقد ذكرنا هناك ما ينفي عنها من هذه الحجة ألا وهو حديث جويرية .
وجملة القول في هذه المسألة أنه ليس في حديث أبي أمامة التسبيح بالحصى ،
أو التوى ، كما هو الواقع في حديث سمد الضعيف ، وبناء على ذلك ينبغي أن يظل على ضعفه
في هذه الناحية لخلوه من شاهد يجبر به ضعفه المذكور ، وهذا بين لا يخفى على ذي عينين !

٣ - وأفاد كلام الحافظ السابق أن خزيمة الذي في سند حديث سمد ليس
ثقة عنده ، بل مجبول لا يعرف ، وإن وثقه ابن حبان ، وقد ذكرت آنفاً في المسألة
الأولى ما يؤيده من كلام الذهبي ، بل ومن كلام الحافظ نفسه في مصدر آخر من
كتبه وهو كتابه الذي ذكر فيه أنه يحكم فيه على الراوي بأصح ما قيل فيه

(١) ولعل هذا هو المراد بتعين الحديث من الترمذي ، ويصححه من الحاكم وغيره أي

تحسين ما جاء فيه من التضعيف المذكور ، وحينئذ فلا خلاف بيني وبينهم ، فلا يصح حينئذ أن يعترض
علي بكلامهم ، فتأمل منصفاً .

وهو « التقريب » أي فيما إذا كان موصوفاً بصفات مخالفة المراتب عند أئمة الجرح والتعديل ، ولم ينظر فيه لذكر ابن حبان في « الثقات » ، هكذا قال فضيلة الشيخ في رسالته (ص ٢٠) في صدد لضعيف رجل آخر علمنا نتعرض للكلام عنه عندما تأتي المناسبة إن شاء الله تعالى ، ثم هو تجاهل هذا كله في حق خزيمة هذا ولم يلتفت لتجيب ابن حجر إياه في الكتاب المذكور : « التقريب » لغاية في نفسه لا تخفى على القارئ اللبيب ، فهو يحتاج بحكم ابن حجر على الراوي إذا كان موافقاً لرايه ، ولا يحتاج به إذا كان مخالفاً له ، وليت ذلك كان باجتهاد منه واتباع للقواعد الحديثة إذا لمدرناه ، ولقلنا بأنه مأجور على كل حال ، ولكنه إنما يفعل ذلك اتباعاً للهوى والمصبا لرايه كما يشهد عليه بذلك غير ما موطن من هذه الرسالة ، ومن ذلك قوله فيها (ص ٢٣) :

« فإن قيل : فما توجيه تصحيح الحافظ ابن حجر لحديث سعد في التخريج ؟ قلت : كانه لتوثيق ابن حبان لخزيمة مع إخراج حديثه في صحيحه ارتفع عنه عنده جهالة العين وجهالة الحال » .

أقول : وهذا التوجيه باطل ، ولا يخفى بطلانه على الشيخ نفسه إن كان عنده فرة من علم ، إذ كيف يجوز لعارف أن بوجه كلام العالم توجيهاً ناقص صريح كلامه ، فإن التوجيه المذكور معناه : أن خزيمة ثقة عند الحافظ ومع أنه صرح بأنه لا يعرف كما نقلته عنه مراراً ، ولو أن الشيخ لا يعلم قول الحافظ هذا لربما عذرناه أيضاً ولكن ماذا يقول المنصف فيه إذا علم أن الشيخ قد اطلع على هذا القول بدليل أنه حكاه عني في رسالته (ص ١٨ سطر ١) ولكنه لم يتعرض له بمجواب مطلقاً كما هو شأنه في كل قول هو حجة عليه ؛ ومثله في ذلك مثل بعض من يدعي الإصلاح في هذا العصر من المتفهمة الذين ينظرون إلى المذاهب (ولا أقول الأربعة فقط) كشرائع متعددة ، يأخذون منها ما يناسب أهواءهم المختلفة ، أو ما يقضون به على مشاكلهم الكثيرة بزعمهم ، دون أن ينظروا إلى القول الذي اختاروه منها بمنظار الدليل الشرعي ، بل بمنظار المصلحة الزعومة فقط ؛ وأني لهم أن يعرفوا

المصلحة ويقدروها قدرها اللائق بها إذا كانوا لا يستطيعون التمييز بين صحيح الأقوال وضعيفها ، ولذلك ترام يوافقون السنة تارة ، ويخالفونها تارة أخرى ، حتى أنهم يقررون أحياناً ما لم يقله أحد من المسلمين قبلهم ؛ فكذلك نرى فضيلة الشيخ ينتقي من أقوال العلماء بل العالم الواحد ما يحقق له غرضه ألا وهو الرد على ؛ فإذا رأى في بعض أقوال هذا العالم ما فيه حجة لي ، ورد عليه (أعرض عنه) (تأني بجانبه) ! أما أن ينظر إلى هذه الأقوال بمنظار القواعد المقررة عند العلماء فيأخذ منها ما يوافقها ، ويدع منها ما يخالفها سواء كانت له أو عليه فهذا ما لا يفعله ، لأنه لا يستطيعه ، هذا هو الظن به ، وهو أهون الأمرين ؛ وإلا فإخبرني بربك كيف يقبل (رأي) الشيخ قول الحافظ في لضعيف رجل ولا يقبله في لضعيف رجل آخر ، لولا الهوى أو الجهل أعاذنا الله منها كليهما !

وقد حضرني الآن بيت من الشعر يناسب المقام ، ولكني رأيت أن الأنسب أن لا أذكره محافظة على الأسلوب العلمي في ردي على الشيخ ، وعلى التأدب معه ، وإن كان هو قد خرج على هذا الأسلوب في أكثر من موضع من هذه الرسالة وغيرها (١) كما لا يخفى ذلك على من طالعها .

وجملة القول في هذه المسألة أن خزيمة الذي في سند حديث الحمى من رواية سعد مجبول عند العلماء ، ومنهم الحافظ ابن حجر نفسه ، وتوثيق ابن حبان له بما لا يمتد به عندهم ، ولذلك لم يرج عليه الحافظ المذكور ، وأما السبب في عدم اعتداد العلماء بتوثيق ابن حبان فقد فصلت فيه القول مراراً آخرها في بعض المقالات السابقة من هذا الرد فليرجع إليه من شاء .

وهنا شيء آخر ينبغي التنبيه عليه وهو أن توجيه الشيخ لتصحيح ابن حجر للحديث بالتوجيه الذي سبق نقله عنه ، وبيننا بطلانه دليل آخر من فضيلته على أنه قصد بنقله كلام الحافظ مختصراً خلا لإبهام القاري ، بأن الحافظ إنما صحح الحديث لذاته ، وهو إنما صححه لغيره ، وسبق بيان الفرق بين الأمرين في المسألة الأولى ، كما أوضحت ثمرة هذا الفرق في المسألة الثانية ، وهي أن ذكر الحمى والنوى في حديث سعد ضعيف .

وبذلك يتبين للقارئ الكريم أن كلام الحافظ هو لنا لا علينا ، وأن حضرة الشيخ رجع منه بخفي حنين : والله الموفق لإله غيره .

وهذا التحقيق يتبين للقارئ اللبيب صدق الشيخ في الشطر الأول في حكمه الذي أطلقه على نفسه بقوله (ص ٢١) بمد بحث لا طائل تحته :

« فهذا صريح في أنه ليس لمثلي ، وكذلك وظيفة التصحيح والتضعيف ،

لقد أصاب في حكمه على نفسه بأنه ليس أهلاً للتصحيح والتضعيف ، لأن المرء

أعرف بنفسه من غيره ، وصدق الله العظيم إذ يقول (بل الإنسان على نفسه بصيرة)

والواقع أن أبحاثه في هذه الرسالة وفي غيرها (١) تدل دلالة واضحة على صحة هذا الحكم الذي

أصدره على نفسه : وهذا وحده كاف للقضاء على ما ذهب إليه من صحة الحديث الذي فيه

الذكر بالحصى أو النوى لأنه باعتراؤه ليس أهلاً للتصحيح ، فلا يقبل ذلك منه ، فإن احتج

بتصحيح غيره له ، فالجواب من وجهين :

الأول : أنه لم نجد حتى الآن من صحيح سند أحد الحديثين ، حتى يصح

الاحتجاج بجميع ما فيه من الأحكام .

الثاني : أن أحداً لم يصح بقبول ذكر الحصى في الحديث ولو ثبتاً غير

ذاتي ، أعني أنه صحيح لغيره ، فهذا ما لم نره ، فنقول عن أحد من يوثق بتصحيحهم .

وأما حكمه على غيره (بأنه) ليس له وظيفة التصحيح والتضعيف ، فهذا شيء لا

يرجع بتأمر فيه إليه ، بل إلى أهل العلم المتخصصين في هذا العلم الشريف ، فلا

أهمية لهذا الحكم إذن .

وما سبق يظهر للعامل مطالعة الشيخ في قوله (ص ٢٢) :
« فبان مخالفتك لتحسين الترمذي ، وتصحيح الحافظ ابن حجر له ، وأن

كلامك فيه لا محل له من الاعتبار بحكم قواعد علم الحديث » .

وقد يحتاج الأمر إلى توضيح فأقول منتزعا إلى القراء الأفاضل من الإطالة :

أما ادعاء الشيخ مخالفتي للحافظ ابن حجر في حديث سعد ، فهو ادعاء باطل ، لأن ابن حجر لم يصحح إسناده بل ضعفه ، وإنما صحح متن الحديث للشاهد

الذي ذكره من حديث أبي أمامة وليس فيه التدبير بالحصى الذي يصححه الشيخ

فبقي هذا القدر منه على ضعفه وقد سبق تفصيل القول في ذلك فلا داعي للإطالة

فيه ، والقصد التنبيه فقط ، فإن مخالفتي للحافظ ابن حجر المزعومة ١٢

وأما مخالفتي لتحسين الترمذي فالجواب من وجهين :

الأول : أنه لا بأس علي إذا خالفت الترمذي في شيء من تحسيناته بل في شيء

من تصحيحاته ، ذلك لأن الترمذي معروف عند العلماء بتساهله في ذلك حتى قال

الحافظ الذهبي :

« فلماذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي » .

وهذا الذي قال الذهبي يذهب إليه الباحث في أقوال العلماء حول الأحاديث التي

اختلفوا فيها ، وقد سبق أن ذكرت في مقالتي « الأحاديث الضعيفة والموضوعة »

أحاديث كثيرة حسنها أو صححها الترمذي وهي عند العلماء ضعيفة لثبوت ما يحتاج

في ثبوتها عندهم وقد خفي ذلك على الترمذي (وفوق كل ذي علم عليم) .

فمخالفتي إياه إذن إن ثبتت لا شيء فيها إلا عند من يعرف الحق بالرجال وعلى

خلاف ما هو مقرر عند العلماء أن الرجال تعرف بالحق ، فأعرف الحق

تعرف الرجال .

الثاني : أن اتهام الشيخ إياي بمخالفتي لتحسين الترمذي إنما يصح لو كانت

الترمذي يعني بقوله : « حديث حسن » أن إسناده حسن لذاته ، ودون إثبات

هذا خوط القناد ، فإن الترمذي قد عرف الحديث الذي يقول فيه « حديث حسن »

في حاشية كتابه « السنن » بما خلاصته أن إسناده غير حسن لذاته عنده ، وإنما

كتاب العلل الصغرى الملحق به

حسن عنده بمجيئه من وجه آخر (١) . وانص كلامه في ذلك قد نقله حضرة الشيخ من بعض تعليقاتي في الصفحة (١٩) من رسالته ، فليمد النظر بابيه حضرة إن شاء ليؤكد بما نقوله ، وليظهر له جيداً أنه مريب الاتهام ، جريء عليه بدون حق !

فإذا تبين هذا للقارئ الكريم يظهر له أن الترمذي متفق معي على أن الحديث لمساهه ضعيف ، وإنما يبق النظر في مراد الترمذي بقوله : « حديث حسن » هل يريد أنه حسن من جميع معانيه والأحكام التي وردت فيه أم يريد بعض ذلك ، فإن أراد هذا الثاني فلا اختلاف بيني وبينه أيضاً مطلقاً لأنني أقول بصحة الحديث فيما عدا التسبيح بالحصى كما سبق ذكره مراراً ، وهذا هو الراجح عندي ؛ لأن الترمذي أورد الحديث في « باب في دعاء النبي ﷺ وتموذه في دبر كل صلاة » ولو أنه أراد الأول لعقد له باباً آخر كما فعل بعض التأخرين مثل « باب جواز عد التسبيح بالنوى ونحوه » أو على الأقل لاؤرده في « باب ما جاء في عقد التسبيح باليد » الذي عقده في سنته (٢٥٥/٤) ولا أشار إليه في الباب بقوله :

« وعده بالنوى ونحوه » كما فعل ذلك البعض المشار إليه آنفاً ، ولكنه لم يفعل شيئاً من هذا مطلقاً ، وإنما اقتصر على إيراد في الباب السابق وإنما غير مخالف له في ذلك كما تقدم ، فمن زعم أن التسبيح بالحصى ثابت عند الترمذي فعليه الدليل ، ولا يجوز أن يمسك بقوله : « حديث حسن » عند النزاع ، لاحتمال أنه لا يريد بذلك

(١) قال السيوطي في « التدريب » (ص ٥) : « قال شيخ الإسلام (يعني ابن حجر) : قد ميز الترمذي الحديث الحسن عن الصحيح بشيئين : أولهما أن يكون رواه قاصراً عن درجةراوي الصحيح ، بل وراوي الحسن لذاته ، وهو أن يكون غير منهم بالكذب ، فيدخل فيه المستور والمجهول . قلت كحديث سمد هذا) ونحو ذلك ، وراوي الصحيح لا بد وأن يكون ثقة ، وراوي الحسن لذاته لا بد وأن يكون موصوفاً بالضبط ولا يكفي كونه غير منهم . قال : ولم يدل الترمذي عن قوله « ثقات » وهي كلمة واحدة إل ما قاله إلا لإرادة قصور روايه عن وصف الثقة ، كما هي عادة الثاني عيته البلاء من غير وجه » .

الحديث بتمامه وإنما القدر المتعلق منه بالباب لا سبق يسانه ، ويؤيده أيضاً قول الترمذي في تمام تعريفه للحديث الحسن عنده :

« و يروى من غير وجه نحو ذلك » فهو عندنا حديث حسن .
قوله : « نحو ذلك » كالنص على أنه لا يريد أنه موافق له من جميع معانيه وإلا لقال « مثل ذلك » ، والفرق بين البساريتين لا يخفى على عالم ، لا سيما إذا كان له اطلاع على هذا العلم الشريف

فستط بهذا التحقيق ما ادعاه الشيخ من مخالفتي لتحسين الترمذي وتصحيح الحافظ ابن حجر لحديث سمد ، وثبت أن كلاماً منها قد سبقني إلى القول بضعف سند الحديث ، الأول تلويحاً ، والآخر تصريحاً ، وأن تحسين الأول منها وتصحيح الآخر له إنما أراد امتن الحديث في الجملة لا السند ، وأني غير مخالف لها في ذلك ، وأن ذكر النوى أو الحصى فيه ضعيف ، لعدم ورود ما يشهد له ، إلا حديث صفية وهو منكر كما سبق بيانه عند الكلام على الحديث الأول : « نعم المذكر والسبحة » وزيده بيانا هنا فنقول :

الحديث الثالث

ثم قال فضيلة الشيخ (ص ٢٣ - ٢٤) :

« ثم قلت ما لفظه : الثاني عن صفية قالت : دخل علي رسول الله ﷺ وبين يدي أربعة آلاف نواة أصبح بهن فقال : يا بنت حيي ما هذا ؟ قلت : أصبح بهن ، قال : قد سبحت منذ قت على رأسك أكثر من هذا قولي : سبحان الله عدة ما خلق الله من شيء . أخرجه الترمذي (١) ، والحاكم من طريق هاشم

(١) قال الشيخ هنا تعليقاً : « عزوك هذا اللفظ إلى الترمذي غير صحيح ، فإن لفظ الترمذي سبحان الله عند خلقه فمن شاء التحقيق فليصالح الأمل » أقول ، لقد عزوت الحديث للحاكم أيضاً كما ترى واللفظ له ، فقل هذا التعقب مما لا طائل تحته ، بل هو يدل على تهافت الشيخ على النقد مجرد النقد والشغب لا الفائدة ، والا فامتنه أنا مما جرى عليه عمل المحدثين ولولا الإطالة لأثبت على ذلك بشرات الأمثلة ، والنية تكفي الإشارة .

ابن سعيد عن كنانة مولى صفية عنها ، وضعه الترمذي بقوله : (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث هاشم بن سعيد الكوفي وليس إسناده بمعروف ، وفي الباب عن ابن عباس ، وأما الحاكم فقال : صحيح الإسناد ووافقه الذهبي واخ . ١٠٨

أقول : الجواب عن هذا الغريب من الترمذي الذي ظاهره التضعيف أن الحافظ بن حجر (١) قال في تخريج الأذكار كما في شرح ابن علان (ص ٤٥) (٢) بعد تخريج من طريق الطبراني « حديث حسن » وأخرجه الترمذي عن محمد بن إشار بن بندار (٣) عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن هاشم بن سعيد عن كنانة عن صفية رضي الله عنها وهو مدني روى عنه خمسة أنفس وذكره ابن حبان في الثقات ١٠٨ .

فهل يبقى لك شيء تثبت به بعد اطلاع الحافظ على طريق له آخر وتحسينه من أجلها لا من أجل طريق الترمذي ؟

(١) كذا الأصل بإسقاط همزة الوصل من « ابن » وقد سبق للشيخ بثله كما ثبت عليه في مقالتي السابق ، الأمر الذي يدل على أنه ليس خطأ مطبعياً غفل الشيخ عن تصحيحه ١١
(٢) كذا في رسالة الشيخ وهذا خطأ منه لا من الطابع لأنه تكرر منه كما سيأتي قريباً والصواب (٢٤٥/١) .

(٣) كذا في رسالة الشيخ : « بن بندار » وهو خطأ واضح لأن « بن بندار » ليس هو محمد بن إشار بل هو لقب له وهو معروف بذلك عند من له الملم بهذا العلم الشريف ، ولا تظن أيها القارئ أن هذا خطأ مطبعي وقع في رسالة الشيخ - وما أكثر ما يقع من مثله - وإنما هو خطأ وقع في « شرح ابن علان » الذي نقل حاضرة الشيخ منه هذا الكلام ، فوقع هو في الخطأ أيضاً تقليداً للطابع وهو لا يدري وهذا مما يشمرون أن الشيخ لا معرفة له بأسماء الرجال وألقابهم ، ويأتي له مثل آخر يؤيد ما ذكرته .

قلت هذا اعتراف من الشيخ بضعف إسناده الترمذي في الحديث فكفانا بذلك مؤنة البحث فيه مرة أخرى ، كما أغنانا عن الجواب عما نقله عن الحافظ حول « كنانة مولى صفية » ، مما يوم أن كنانة ثقة عند الحافظ وليس كذلك ، بل هو مقبول عنده كما ذكرته أنا فيما سبق وحضرة الشيخ في رسالته (ص ٢٦) ؛ فإن كان يفهم من هذه الكلمة « مقبول » أي « ثقة » ، أو نحو ذلك فهو غلط قطعاً ، ولكننا لا تناقشه فيه ولا فيما سدد به الصفحة (٢٥) من رسالته من الكلام حول ما نقلته عن الحافظ من تضعيف هاشم بن سعيد ، أقول لا أناقشه في كل هذا الآن لأنه لا طائل تحته بعد اعتراف الشيخ بضعف إسناده الحديث الذي ضعفه أنا تبعاً للترمذي فلننظر إذن في الطريق الأخرى التي من أجلها حسن الحافظ ابن حجر هذا الحديث .

قال الشيخ (من ٢٥) عقب ما نقلته عنه آتفاً من كلام الحافظ : « ثم أخرجه من رواية خديج (١) بن معاوية عن كنانة عن صفية بنحوه وقال فيه « وكان فيه (الأصل : وفيه وكان) » أربعة آلاف نواة إذا صلت النداء أتيت بهن فصبحت بعد ذلك ، قال : وأخرجه في الدماء من وجه آخر عن صفية ، وبقي رجال الترمذي من رجال الصحيح كما في شرح الأذكار لابن علان (ص ٤٥) (٢) ، .

قلت : في كلام الحافظ هذا فائدة ١ :

الأولى : أن خديج بن معاوية قد تابع هاشم بن سعيد الضعيف ، فزالت شبهة

(١) كذا في رسالة الشيخ وهو من أخطائه التي قلده فيها طابع شرح الأذكار لابن علان ! فان هذه اللفظة وقعت فيه كما نقلها الشيخ « خديج » وهذا تصحيف والصواب « خديج » بضم الخاء وفتح الدال المهملة ثم جيم ، وانظر التعليق السابق (ص ٥١٥) ثم إن خديجاً هذا لا يحتج به فقد ضعفه ابن معين والنسائي وغيرهما .

(٢) هذا من أخطاء الشيخ الكتابية ، والصواب (٢٤٥/١) انظر التعليق على الصفحة (٥١٢) .

تقرده ، أقول: لكن بقيت فيه العلة الأخرى وهي « كنانة » ، وقد عرفت حاله مما
كنا أوردناه من أقوال العلماء عند الكلام على هذا الحديث في صدد بيان وضع
حديث « لم يذكر السبحة » فراجعه إن شئت .

الثانية : أن للحديث طريقاً آخر عن صفة .

وهذه الفائدة هي التي تمسك بها الشيخ حين تبجح بقوله السابق :

« فهل يبقى شيء تثبت به الخ »

وجواباً على هذا أقول :

نعم لازلت متمسكاً بما ذهبت إليه من تضعيف إسناد الحديث ولأن الحجة على
ضعفه لا تزال قائمة ولا يجوز تركها والإعراض عنها لمجرد وهم متوهم ، وما تقلته
أنت عن الحافظ ابن حجر لا يفيد أكثر من أن الحديث حسن لغيره ، وقد بينا لك
الفرق بين كون الحديث حسناً لذاته وبين كونه حسناً لغيره فيما مضى من
الكلام على حديث سعد فلا نعيد القول فيه ، كما أتيت ذكرت مراراً أنني لا أنكر
فضل الذكر الوارد في الحديث لوروده في حديث جويرية في صحيح مسلم ، وإنما
أنكرت ولا أزال أنكر عد الذكر بالخصي أو النوى لعدم ثبوته في الحديث ،
ولخالفته أيضاً للسنن الثابتة عنه عليه السلام من القدر بالانامل ، وهذه الطريق
الأخرى التي ذكرها الحافظ لم يذكر أنه وقع فيها ذكر الخصي أو النوى ،
فيحتمل أن يكون ذلك فيه ، ويحتمل خلافه ، ومعلوم أن الاحتمال مسقط
للاستدلال في موارد النزاع والجدال ، فتبين أن لا حجة لك في كلام الحافظ ابن حجر
رحمه الله تعالى .

وجملة القول في هذا الحديث أن الشيخ بوافقي على تضعيفه من الطريق الأول
ولكنه يحتج على تقويته بالطريق الأخرى تقليداً للحافظ ابن حجر ، ولكن هذا
لم يذكر أن في الحديث ذكراً للخصي ، فلا يجوز الاحتجاج بكلامه السابق المجهل
على هذا الأمر الفصل ، فعلى الشيخ - إن شاء - أن يفتش عن لفظ هذا
الطريق وينظر إن كان فيه هذا المد ، فإن ثبت فيه ، وخلا عما (يحتج) في
الاحتجاج به كما هو ظاهر كلام الحافظ ثبت دعواه وإلا فدون ذلك خرط القتاد .

بينت فيما سلف أن فضيلة الشيخ الحنبلي لم يستطع أن يثبت صحة ذكر الخصي
والنوى في حديث سعد وصفية ، وأن غاية ما فعل أنه أثبت صحة الحديثين في
الجملة ، وذكرت أنا أن هذا القدر لا نزاع فيه لصحة ذلك في حديث جويرية عند مسلم .

وبناء على ذلك أقول : إن حكيم السابق بأن صاحبة القصة هي جويرية وأن
ذكر النوى فيها منكر لا يزال قائماً ضرورة عدم ثبوت ذكر الخصي فيها وأن
صاحبة القصة هي صفة ، ولا يوهن من هذا الحكم ما سوده الشيخ في رسالته
(ص ٢٦ - ٢٨) فإنه كلام لا طائل تحته ، لأنه قائم على أساس ما توهمه من صحة
ذكر الخصي أو النوى في الحديث ، ولما كان هذا غير صحيح فمن البديهي أن يسقط
كلامه المشار إليه برمته .

نسبة الشيخ إلى الحافظ ما لم يقله

غير أنه قد جاء في صدد كلام الشيخ المشار إليه جملة نسب فيها إلى الحافظ ابن
حجر ما لم يقله ، ذلك أنه اعترض على حكيم السابق بأنه -

« مبني على توحيد الحديثين ، وقد أثبت الحافظ تفاريهما » .

وجواباً على هذا أقول :

لأن ما نسبته للحافظ لم تذكر المصدر الذي استندت عليه فيه ، وأنا أقطع أن
ذلك فهم منك ببناء على ما توهمته أنت من أن تحسين الحافظ للحديث معناه تحسين
منه لكل جملة ، بل وكل لفظة وردت فيه ، وليس الأمر كذلك كما سبق بيانه
بالحجة المقننة ، ويؤيد هذا ما ذكره ابن علان في « شرح الأذكار » تحت حديث سعد
المتقدم بلفظ : أنه دخل مع رسول الله ﷺ على امرأة وبين يديها نوى أو

خصي . الحديث قال ابن علان (٢٤٥ / ١) :

« قال صاحب السلاخ : فيحتمل أن تكون المرأة المبهمة في الحديث هي صفة

قال الحافظ ابن حجر : ويحتمل أن تكون جويرية » .

أقول : فهذا نص من الحافظ ابن حجر رحمه الله يبطل ما ذهب إليه فضيلة الشيخ من ثناي الحديثين ، إذ لو كان الأمر كما حكى الشيخ عنه لجزم الحافظ بأن المرأة المبعة في حديث سعد إنما هي صفة كما هو مصرح به في حديثها - كما سبق في أول هذا الرد - وذلك لتشابه حديثها وتقوية الحافظ لإمامه وورود ذكر النوي فيها ، ولما ذكر احتمال كونها جورية ، لأن حديثها ليس فيه ذكر النوي ، وهو مغاير لحديث صفة في رأي الشيخ وفيما نسبته إلى الحافظ بسوء فهمه !

والحق أن قول الحافظ بالاحتمال المذكور يؤيد تأييداً قوياً ما ذهبت إليه في المقال السابق أنه لا يلزم من تحسين الحافظ لحديث صفة تحسين كل ما ورد فيه من الجمل والألفاظ ، وكذلك يقال في تصحيحه لحديث سعد ، ألا ترى أنه لو كانت الأمر على خلاف ما ذهبت إليه وعلى وفق ما توهمه حضرة الشيخ لكان الحافظ جزم أو رجح على الأقل أن المرأة هي صفة وليست جورية ، لأن الحديث الذي حسنه الحافظ فيه التصريح بأنها صفة ، فسدول الحافظ عن الجزم بهذا إلى ذكر احتمال كونها جورية دليل واضح منه على أنه لا يمتد بكل عبارة أو لفظة وردت في حديث حسن لغيره ، والسبب في هذا سبق ذكره في المقال السابق ، فمن شاء فليراجعه إن كان ناسياً .

وخلاصة القول أنه إذا جاز للحافظ أن لا يحتاج ببعض ما جاء في حديث صفة الذي حسن هو إسناده ، أفلا يجوز لي أن لا أثنى بشيء آخر ورد فيه لا يوجد في غيره ما يقويه ؟ لا سيما وفي السنة الصحيحة ما يخالفه ، وفي أثر ابن مسعود ما يرده كما سبق بيانه .

جهل الشيخ بتراجم الرواة :

الظاهر أن فضيلة الشيخ لم يرد أن يجعل رده علي فيما يتعلق بالحديث فقط ، بل أحب أن يعمده إلى الرد علي فيما يتعلق بأثر ابن مسعود المشار إليه آنفاً ، وأنا اعتبر ذلك من

تدبيرات الله تعالى اللطيفة ، لكي تظهر حقائق النفوس وقيمها العلمية : فقال حضرته (ص ١٣) :

« وكيف تشتدل على ذلك بأثر ابن مسعود ، بإسناد فيه الصلت وهو مجهول . »

قلت : الصلت هذا هو ابن بهرام كما جاء مصرحاً به في سند الأثر نفسه ونقله الشيخ ذاته عني في رسالته (ص ١٢) ، فحكم الشيخ عليه بالجهالة من المجانب التي لا تنقضي ! ذلك لأنه قول لم يسبقه إليه أحد مطلقاً ، فالرجل ثقة اتفاقاً ، فقد ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤٣٨/١/٢) وردي توثيقه عن أحمد وابن معين ، وعن ابن عسبة أنه قال فيه : « صدق أهل الكوفة » . ووثقه غير هؤلاء أيضاً كالبخاري وغيره ، فمن شاء الوقوف على ذلك فليراجع « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر (١٩٤/٣) .

وهذا الخطأ من فضيلة الشيخ مثال من الأمثلة الكثيرة على أن فضيلته لا يوفق بعلمه مطلقاً في علم الحديث وتراجم الرجال ، ولا يكتفي فيه الصلاح والتقوى كما قد يظن بعض المغفلين ! بل لا بد مع ذلك من البقعة والنهضة وعدم الغفلة ، فإن كل مشتغل بهذا العلم الشريف على علم بما قاله المحدثون في بعض الصالحين ! فقال ابن عدي : « سمعت أحمد بن خالد يقول : كان وهب بن حفص من الصالحين مكث عشرين سنة لا يكلم أحداً (١) قال أبو عروبة : كان يكذب كذباً فاحشاً . وعن يحيى بن سعيد القطان قال : « ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد ، (١) » .

قلت : وذلك لكثرة غفلتهم وحسن ظنهم بكل من يحدتهم أو ينقل لهم من الكتب ، وأنا أخشى أن يكون الشيخ وقع في مثل هذا ، فقد علمت أنه يكلف بعض الطلبة ممن لا علم لهم بالحديث والتراجم أن يراجعوا له بعض الكتب في المكاتب

(١) الآتي المصنوعة للسيوطي (٤٧٠/٢) .

الشيخ

« الميزان »
(٢١٧/٢)
للذهبي

أحد

المامة ، ثم هو يعتمد على ما يقدمونه لمليه من النقول التي أرجو أن لا يكون
الحامل على الخطأ فيها العداء المذهبي والبنض الشخصي ، وإنما الجمل والنقلة فقط !
هذا ومع أن الصلت هذا ثقة فإنه لم يدرك ابن مسعود كما كنت أشرت له
هناك في مقال حديث « ثم للذكر السبحة » .

ولكن هذه الإشارة لم تعجب فضيلة الشيخ فقال (ص ١٣ - ١٤) :
« وماذا يفيد قولك (في الصلت) وهو من أتباع التابعين » .

قلت : لا أدري كيف تخفى فائدة هذا القول على الشيخ وهو يدعي العلم بالحديث
وقواعده ، حتى لقد أومأ أتباعه أنه وحيد زمانه في هذا العلم وغيره ! فقد وصفوه
بأنه : « العالم العلامة القدوة الكامل جاوي شتات الفضائل المحدث الكبير ، القريب
النحير ... » وأقرم هو نفسه على هذه الكلمات في بعض رسائله مع علمه بقوله
عليه السلام : « احثوا في وجوه المداحين التراب » !

وأما فائدة قولي هذا فلا تخفى على مبتدئ في هذا العلم وهي الإشارة إلى أن
السند منقطع بين الصلت وابن مسعود ، لأنه إذا كان الصلت من أتباع التابعين
فبديهي أنه لم يسمع من ابن مسعود ، ولولا قولي هذا لكنت كاتماً للعلم وموهماً
للناس صحة الأثر وهذا بما لا يجوز عندنا ، ولو أنه حجة لي ، فهذا بما لا يسر
لي السكوت عنه .

قوله انصاف الشيخ :

هذا ما فلتته أنا في هذا الإثر من الإشارة إلى ضعفه ، ومع ذلك فإن حضرة
الشيخ يأخذ علي أنني لم أصرح بضعفه كما صرحت بضعف أثر الحسن الذي ذكرته
عقبه هناك ، فيقول في رسالته (ص ١٤) هذا سياق كلامي الصريح في تصنيف
أثر الحسن :

« فلماذا ينفك ، وقد اعترفت بضعف أسناده ؟ ولم لم تفصح عن إسناد سابقه ؟ »
أما عدم انصافي عن الأثر السابق واكتفائي بالإشارة لضعفه فهو لأنه ليس في
سنده رجل مضعف بل رواه كلهم ثقات ، وليس فيه إلا الانقطاع الذي سبق بيانه
آنفاً ، فاكفيت بيان انقطاعه مع ثقة رجاله ، لأن بعض العلماء يحتجون بالانقطاع
والمرسل إذا كان مرسله ثقة كما هو الأمر في هذا الأثر ، ومن هؤلاء العلماء
الحنفية الذين اتخذ بعضهم السبحة كأنها سنة ! وهذا الضحائي الجليل ينكر
ما هو دونها !

وأما الفائدة من إيراد هذين الأثرين مع تصنيفي لأستاديهما فمن وجهين :
الأول : استثنائي بها على أنكار السبحة . الثاني : إقامة الحجة على الحنفية بأثر
ابن مسعود لأنه صحيح على قواعدهم ، وقد تقرر في الشرح حسن مكللة الناس بما
يقولون : على أن إنكار ابن مسعود للعدد بالخصي ثابت عنه عندنا قطعاً كما سيأتي
بيانه ، وإنكار الشيخ له لا يفيد إلا الكشف عن حقيقة علمه بالآثار ، وعليه فهذا
الأثر عن ابن مسعود صحيح لغيره عند الحنفية والشافعية وغيرهم ، لتأييده بالطرق
الأخرى ، فلعل فضيلة الشيخ قد ظهرت له فائدة هذا الأثر !

لقد كان المأمول من انصاف الشيخ أن يستحسن تصنيفنا لهذين الأثرين مع
أنهما حجة لنا وأن يملن ذلك في رسالته ، ولا يفتنه من ذلك ما بينه وبينه من الخلاف
اعترافاً بالحق وعملاً بقوله تعالى : « ولا يجرمكم شأن قوم على أن لا تعدلوا ،
اعدلوا هو أقرب للتقوى » ، لأنه قد يعلم أن القليل من الناس اليوم وقبل اليوم
من يصرح بتصنيف سند دليله الذي يورده ، وأن الأكثرين همهم أن يحتجوا بما
يؤيدون به آراءهم من الأحاديث والآثار ، ثبت أسانيدنا أولم ثبت ، وأنا لا أذهب
بالقارىء مبتدئاً في ضرب الأمثلة على ما ذكرته ، فهاك فضيلة الشيخ المتشدد نفسه
أورد في رسالته (ص ١١) حديث نبيط الأشجعي وحديث عمر في الورق المعلق مستنداً
بها على أن النبي صلى الله عليه وآله حض الصحابة على العمل بما لا يعرفونه ! مع أنها حديثان

ضعيفان جداً كما كنت بينته في أوائل هذا الرد ، ثم ها هو ذا يخرج على إثبات أن السبحة كانت معروفة في عهد عمر بقوله (ص ١٠) :
 « فقد أخرج السيوطي في « الجامع الكبير » إقرار عمر رضي الله عنه لبعض من كان يستعملها » .

ولا أظن إلا أن فضيلة الشيخ يعلم أن « الجامع الكبير » للسيوطي فيه روايات صحيحة ، وأخرى ضعيفة ، وبعضها موضوعة ، فمن أي نوع هذا الأثر فيه يا حضرة الشيخ ؟ وكيف جاز لك السكوت عنه ؟ ! ولم لم تفصح عن إسناده ؟ !
 فأتت حين استدلت بهذا الأثر بين أمرين اثنين لا ثالث لهما :
 إما أنك لا تعلم عدم ثبوته ، أو تعلم ، فعلى الأمر الأول ، كيف استدلت به وأنت تجهل صحته ؟ وعلى الثاني كيف جاز لك السكوت عليه وعدم بيان ضعفه موهماً القراء بسكوتك عليه أنه ثابت ! بينما أنت تنكر علي استدلالني بأثر ابن مسعود وغيره مع بياني لضعفه ؟ ! فمن منا أحق أن ينكر عليه يا فضيلة الشيخ ؟
 الذي يكتم العلم أم الذي ينشره ؟

فحسبكوا هذا التفاوت بيننا وكل إناء بما فيه ينضح

جهل الشيخ بأثار الصحابة :

كنت ذكرت في المقال الذي حققت فيه القول على وضع حديث « نعم الذكر السبحة » أن ذكر الحصى في حديث صفية منكراً ، ثم قلت :

« ويؤيد هذا إنكار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه على الذين رآهم يملكون بالحصى ، وقد جاء ذلك عنه من طرق سبق أحدها ، ولو كان ذلك مما أقره عليه » .
 لا خفي على ابن مسعود إن شاء الله . (١)

(١) النظر منقطة (١١٦/٧)

وقد أقر فضيلة الشيخ استدلالني هذا بناء على إنكار ابن مسعود المذكور ، ولكنه فيما يظهر لا علم له بهذا الإنكار ، فإنه قال في رسالته (ص ٢٨) بعد أن نقل الشطر الأول من قولني السابق قال :

« يقال لك بأي سند تثبت هذا الإنكار عن عبدالله بن مسعود » .

أقول : بسند كالجيل رسوخاً وثبوتاً ، وخفاء مثله عليه يدل الماقل على مبلغ علم الشيخ بالآثار ! فإن هذا الأثر الذي يشير حضرته إلى إنكاره وارد من ثلاثة طرق عن ابن مسعود في ثلاثة كتب من كتب الحديث المعروفة عند أهله ! لكن الحديث اليوم هو الذي درس الكتب الستة فقط أو حفظها ! فليراجع فضيلة الشيخ إن شاء التحق مما قلت « كتاب الزهد » للإمام أحمد (ص ٣٥٨) ، « سنن الدارمي » (١/٦٨ طبع دمشق) ، « حلية الأولياء » (٤/٣٨٠ - ٣٨١) ، وإتمام الفائدة أذكر هنا أصح هذه الطرق سنداً وأتمها متناً ، وهي عند الدارمي من طريق حمارة بن أبي حسن المازني قال :

« كنا نجلس على باب عبدالله بن مسعود قبل صلاة الغداة ، فإذا خرج مشياً معه إلى المسجد ، فجاءنا أبو موسى الأشعري فقال : أخرج إليكم أبو عبد الرحمن بعد ؟ (هو ابن مسعود) قلنا : لا ، فجلس معنا حتى خرج ، فلما خرج قلنا إليه (١)

(١) تنبيه : ينبغي أن يعلم أن قوله : « قلنا إليه » ليس من قبيل القيام للغير إكراماً وتعظيماً ، وفرق كبير بين قول القائل : « قمت إليه » وقوله : « قمت له » ، فالأول يفيد الذهاب إليه إما لاستقباله أو لإعانة أو لتبشير ذلك من المقاصد الحسنة الشروعة . وأما قوله : « قمت له » ، فيفيد القيام لتعظيمه وإكرامه لا شيء آخر ، وهذا غير مشروع بل هو مكروه عند النبي ﷺ فقد قال أنس بن مالك رضي الله عنه : ما كان شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ وكانوا لا يقومون له لا يملكون من كراهيته لذلك . رواه أحمد والبخاري في « الأدب المفرد » وغيرها بسند صحيح على شرط =

جميعاً ، فقال له أبو موسى : يا أبا عبد الرحمن إني رأيت في المسجد آتفاً أمراً أنكرته ولم أرَ - والحمد لله - إلا خيراً ، قال : فما هو ؟ فقال : إن عشت فستراه ، قال : رأيت في المسجد قوماً جلوساً ينتظرون الصلاة ، في كل حلقة رجل ، وفي أيديهم حصى ، فيقول : كبروا مائة ، فيكبرون مائة ، فيقول : هلموا مائة ، فيهللون مائة ، ويقول : سبحوا مائة ، فيسبحون مائة ، قال : فإذا قلت لهم : قال : ما قلت لهم شيئاً ، انتظار رأيك أو انتظار أمرك ، قال : أفلا أمرتهم أن يصدوا سيئاتهم وضمت لهم أن لا يضيع من حسناتهم ؟ ثم مضى ومضيتا معه حتى أتى حلقة من تلك الخلق فوق عليهم ، فقال : ما هذا الذي أراكم تصنعون ؟ قالوا : يا أبا عبد الرحمن حمى كمد به التكبير والتهليل والتسبيح ، قال : فعدوا سيئاتكم فأننا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء ، ويحكم بأمة محمد ما أسرع هلككم هؤلاء صحابة نبيكم ﷺ متوافرون ، وهذه ثيابه لم تبلى ، وآبائه لم تكسر ، والذي نفسي بيده إنكم لملئ ملة هي أهدى من ملة محمد أو مفتتحوا باب ضلالة ! قالوا : والله يا أبا عبد الرحمن ما أردنا إلا الخير ، قال : وكم من مرید للخير أن يصيبه إيمان

سلم ، فقله في هذه الرواية : « فمنا إليه » بمعنى الذهاب إليه ، وقد غفل عن هذا الفرق بين العبارتين كثير من العلماء قديماً وحديثاً ، فأننا لا نزال نسمع احتجاج الكثيرين على جواز القيام للتعظيم بمثل قوله ﷺ : « قوموا إلى سيدكم » رواه البخاري وغيره ، بل إن بعضهم ليروي الحديث بلفظ : « لسيدكم » ، وهو في الصحيح كما ذكرته لك : « إلى سيدكم » . أي اذهبوا إليه لإعانتة وإزالة عن دابته كما يدل على ذلك سبب ورود الحديث . ويؤيده ويقطع النزاع فيه رواية أحمد للحديث بلفظ : « قوموا إلى سيدكم فأنزلوه » ، وسنده قوي ، فهذا نص قاطع على أن القيام ليس لمجرد التعظيم والإكرام بل لإزالة من دابته . فهذه فائدة أحييت أن لا يفوتني يسألها وقد جاءت مناسبتها .

رسول الله ﷺ حدثنا : « إن قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم » وإيم الله لا أحري لعل أكثرهم منكم ، ثم تولى عنهم ، فقال : عمرو بن سلمة : رأينا عامة أولئك الخلق يطاعنوننا يوم النهر وان مع الخوارج .

قلت : وإسناده صحيح رجاله ثقات رجال البخاري في صحيحه غير عمارة وهو ثقة . وأعتقد أن هذا البيان كاف لإقناع الشيخ بخطأه في إنكاره ما عزوته لابن مسعود من إنكاره المد بالخصى ، وبعد ذلك يسلم لي الاحتجاج به على عدم ثبوت المد بالخصى في حديثي سعد وصفية لما سبق ذكره قريباً .

ثم إن هذا الأمر الصحيح عن ابن مسعود مما يؤيد قولي الذي كنت قلته في (المقال) : « إن ذكر الله تعالى في عدد مخصوص لم يأت به الشارع الحكيم - بدعة » . (١)

الرد على السبج في تجويزه تغيير النصوص المطلقة برأيه !

وقد رد هذا فضيلة الشيخ بدليل عجيب ما كنت أصور صدور من مثله ! فقال (ص ٢٨ - ٢٩) :

« أقول رد قولك بأنه قد صح الترغيب في الإكثار من الذكر كحديث أكثر من قول لا حول ولا قوة إلا بالله » من غير تقييد إلى غاية معينة ، قال الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٨٧/١٠) عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : « استكثروا من الباقات الصالحات قيل : وما هي يا رسول الله ؟ قال : التكبير والتهليل والتحميد والتسبيح ولا حول ولا قوة إلى الله » رواه أحمد وأبو يعلى وإسنادهما حسن . والجواب : إن هذا الحديث لو صح - ليس فيه إلا الحض على الإكثار من الذكر ، وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان فإن التدليل فيه على أنه يجوز للمسلم أن يأتي إلى ذكر لم يقيد الشارع بحد ، فيقيد هو من عنده ؟ !

وهل هذا إلا تشريع من عند نفسه لم يأذن به الله تبارك وتعالى . ومن المقرر في علم أصول الفقه أنه لا يجوز تقييد ما أطلقه الشارع ، كما لا يجوز إطلاق ما قيد ولا فرق ، فالطلق يجري على إطلاقه ، والمقيد يبقى على قيده ، ولهذا قال الإمام الحق أبو إسحاق الشافعي في كتابه العظيم « الاعتصام » (٩٤/٢) :

ج. هـ - صحيح

« فالتأييد في المطلقات التي لم يثبت بدليل الشرع تقييدها رأي في التشريع » . وقال

أيضاً (١٤٠/٢) :

« فصل : ومن البدع الإضافية التي تقرب من الحقيقة أن يكون أصل العبادة مشروعاً ، إلا أنها تخرج عن أصل شرعيتها [بتغييرها] بتدليل توهماً أنها باقية على إطلاقها تحت مقتضى الدليل ، وذلك بأن يقيد إطلاقها بالرأي أو يطلق تقييدها ثم أتى في دليل توضيح ذلك بأشئلة كثيرة مفيدة فليراجعها من شاء التوسع في هذا البحث الهام .

وقال أيضاً في الباب الرابع في مأخذ أهل البدع بالاستدلال (ص ٣٣٤) :

« ومنها تحريف الأدلة عن مواضعها بأن يرد الدليل على مناط فيصرف عن ذلك المناط إلى أمر آخر موهماً أن المناطين واحد . ويان ذلك أن الدليل الشرعي إذا اقتضى أمراً في الجملة مما يتعلق بالعبادات - مثلاً - فأتى به المكلف في الجملة أيضاً كذكر الله والدعاء والنوافل المستحبات وما أشبهها مما يعلم من الشارع فيها التوبة . كان الدليل عاصداً لعمله من جهتين : من جهة مناه ومن جهة عمل السلف الصالح به ، فإن أتى المكلف في ذلك الأمر بكيفية مخصوصة أو زمان مخصوص^(١) أو مكان مخصوص أو مقارناً لعبادة مخصوصة والتزم ذلك بحيث صار متخيلاً أن الكيفية أو الزمان مقصود شرعاً من غير أن يدل الدليل عليه ، وكان الدليل بمنزل عن ذلك المعنى المستدل عليه ، فإذا ندب الشرع مثلاً إلى ذكر الله فالترجم قوم الاجتماع عليه على لسان واحد وبصوت [واحد] أو في وقت معلوم مخصوص عن سائر الأوقات لم يكن في ندب الشرع ما يدل على هذا التخصيص المتلزم بل فيه ما يدل على خلافه لأن التزام الأمور غير اللازمة شرعاً شأنها أن يفهم التشريع وخصوصاً مع من يقتدى به في جماع الناس كالساجد ، فإنها إذا ظهرت هذا الإظهار ووضعت في المساجد كسائر الشعائر التي وضعها رسول الله ﷺ في المساجد وما أشبهها كالآذان ... فهم منها بلا شك أنها سنن إذا لم تفهم منها الفرضية ، فأحرى أن لا يتناولها الدليل المستدل به ، فصارت من هذه الجهة بدعاً محدثة بذلك . »

— ٤٨ —

(١) قوله تعالى: «...فإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا» (٢٤/٢١)

مسلم حفره

ولهذا قال الفقيه ابن عابدين في الحاشية (٢٧٨/١) :

« تخصيص الذكر بوقت لم يرد به الشرع غير مشروع . »

وما لا شك فيه أنه لا فرق بين تخصيص الذكر بوقت لم يرد به وبين تخصيصه بحدود لم يرد ، إذ كله من باب واحد ، فمن لا يجيز ذلك لا يجيز هذا ، والعكس بالعكس ،

كحضرته الشيخ فان كلامه صريح في جواز تقييد العدد المطلق فإنه قال فيما بعد (ص ٢٩) :

« وهل من خير شرعاً في أن يواظب المرء على عدد مخصوص من هذه الأذكار

لا يتقصه كل يوم »

فالذي يقول هذا ، يقول بجواز تخصيص هذه الأذكار أيضاً بوقت لم يخصه الشارع الحكيم به ، وهذه غفلة عظيمة عما سبق من الإمام الشاطبي والفقيه ابن عابدين ، وجعل الناس بهذه القاعدة أوقعهم في كثير من البدع تمسكاً منهم بمعمومات أدخلوا عليها آرائهم قيوداً وهيئات ما أنزل الله بها من سلطان ، وأنا أرى أن أذكر بعض الأمثلة على ذلك مما نبه العلماء على بدعتها تنبيهاً للتأولين وتذكيراً للمؤمنين .

أمثلة من البدع يلزم الشبهج القول بمشروعيتها غيراً للعلماء :

١ - الأذان للميدين .

٢ - السجود بعد السلام من الصلاة لغير سهو . « الباعث على إنكار البدع والحوادث » (ص ٤٢) ، « الاعتناء » لابن تيمية (ص ١٤٠) ، « حاشية ابن عابدين » (٧٣١/١) .

٣ - المصافحة بعد الصلوات . « حاشية ابن عابدين » (٣٣٦/٥) ، « المدخل » (٢١٩/٢) .

٤ - الدعاء عند ختم القرآن جماعة . « الفتاوى الهندية » (٢٨٠/٥) .

٥ - اجتماع القوم يقرؤون في سورة واحدة . يعني بصوت واحد « الباعث على إنكار البدع والحوادث » (ص ٥٨) ، « الاعتناء » (٣٤/١) ، « والمواقفات » (٢٢/٣) .

— ٤٩ —

م (٤)

٦ - الصلاة على النبي ﷺ عند التعجب « موافقات » (٢١٥/٣) ، « المدخل » (١٠٠/٤) .

٧ - الاغتسال لصلاة الكسوف والطواف ونحوه « الابداع في مضار الابتداع » (ص ٢٢) .

٨ - اتخاذ اماناء خاص للوضوء « شرح الطريقة المحمدية » (٢٧٨/٤) .

٩ - اتخاذ ثياب خاصة لدخول الخلاء « شرح الطريقة » (٢٦٠/٤ - ٢٦١) .

١٠ - تخصيص شهر رجب بالصيام (الباعث ٣٤ - ٣٦) .

١١ - التزام صيام يوم النصف من شعبان وقيام ليلته (الاعتصام ٣٤/١) .

فهذا غيض من فيض بما حكم العلماء على أنها من البدع التي لا يجوز التعبد بها ، وهي كما ترى كل واحدة منها داخلة في نص عام ، من مثل الحض على ذكر الله تعالى والدعاء والصلاة على النبي ﷺ ونحو ذلك من الطاعات ، مع ذلك فقد خرجت عن كونها طاعة إلى البدعة بسبب ما لزمتها من القيد والتخصيص (بدو) نص شرعي .

وجملة القول أن هذه الإثمنة وما شابهها لا يمكن لعالم أن يقول بمشروعيتها ، فإذا كان فضيلة الشيخ يرى القول باستحسانها كما يترشح من كلامه السابق المتعلق بجواز الذكر بعدد مخصوص غير وارد فقد أبعد عن الصواب ، وخالف أقوال العلماء الثقات ، وفي مقدمتهم صحابي رسول الله ﷺ عبدالله بن مسعود الذي أنكر خصر الذكر المطلق بعدد غير وارد ، كما أنكر المد بالخصى كما سبق .

وأخيراً فأني موجه إلى فضيلته سؤالاً يكون الجواب منه عليه فصل النزاع في هذه المسألة فأقول :

هل يجوز يا فضيلة الشيخ أن تصلى السنن الرواتب في المساجد جماعة ، فإن قلت : لا يجوز - وهذا هو المظنون فيك - فنقول : فلم لا يجوز وهو داخل في لصوص عامة مثل قوله ﷺ : « يد الله على الجماعة » (الم) فإن قلت : لأنه لم يفصل

- ٥٠ -

(١) « نظراً لصحة الحديث » (٥٩٠١) .

رسول الله ﷺ ، فنقول : صدقت ، فليزملك أن لا تحيز الذكر بعدد مخصوص لم يرد ، لأن رسول الله ﷺ لم يفعله وإن دخل في النص المطلق ، فالنص المطلق هنا لا يشمل الذكر الموصوف بصفة لم يرد ، كما لم يشمل عموم قوله : يد الله (الم) الجماعة « جماعة السنن لالتصافها بصفة لم يرد » فإن فرقت بين الأمرين فأنت متناقض ، وهذا ما لا نريده لك ولا لأي مسلم .

فأرجو أن يكون فيما سبق ما يبين لك السبيل الذي يدر لك الرجوع إلى الصواب إن شاء الله ، وهو الهادي .

ضعف الحديث السابق :

وقبل أن أنهي هذا البحث لا بد من التنبيه على أن حديث أبي سعيد الخدري الذي نقل الشيخ تحسين أسناده عن الهيثمي - كما تقدم - ليس بحسن ، لأنه في المسند (٧٥/٣) وغيره من رواية كراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري ، ودراج كثير المناكير كما قال الذهبي ، وقال الحافظ ابن حجر « صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف » ، قلت : وهذا منها كما ترى (١) وعهدي بالشيخ أنه يقلد الحافظ ابن حجر في الجرح والتعديل ، فهذا حجة عليه في تحسينه لإستاداً فيه ضعف باعتراف الحافظ ، ولكن الشيخ لا شأن له في التحقيق ، بل حيناً وجد حديثاً فيه ما يرد به على خصمه بزعمه تعلق به ولو كان ضعيفاً جداً كما سبق في حديث الورق الملق ، فكيف لا يتمسك بمثله إذا حسنه بعضهم كما في هذا الحديث ؟ ودراج هذا هو صاحب حديث « أكثروا ذكر الله حتى يقولوا مجنون » وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في مقالات « الأحاديث الضعيفة » . (٢)

(٣) انظر « إتحاد المستضعفين » (٩١٧/٩/٤) .

(١) « ضعيف الجامع » (٩٠٨) .

التزام بعض المشايخ السجدة بدل المقعد بالأنامل !

ثم إن الشيخ أنكر عليّ قولي :

« ولولم يكن في السجدة إلا سيئة واحدة وهي أنها قضت على سنة العد بالأصابع أو كادت [لكنني في ردها] ، فادعى أنه خلاف الواقع . قال : (ص ٣٠)

« فلا تزال نرى الناس أكثرهم يسبحون أذبار الصلوات بالأصابع . . . »

أقول : إذا صح هذا فالفضل في ذلك يعود إلى الدعاة إلى السنة الذين يحضرون الناس على المحافظة عليها والإعراض عن كل ما يخالفها ، وإن سباه بعض الناس بدعة حسنة ! ولكن إنكار الشيخ هذا غير وارد عليّ لاتي لم أقصد بهذا القول (٦) الناس جميعاً ، وليس في كلامي ما يدل على ذلك ، وإنما أردت من يظن الناس أنهم أحرس الخلق على الفضائل وهم المشايخ ونحوهم ، والدليل على ذلك تمام قولي الذي نقله الشيخ مبثوراً :

« فاني فلما أرى شيخاً يعقد التسبيح بالأنامل ، .

ولكن الشيخ - عافاه الله وسامحه - قد جرى في رده عليّ على أن يأخذ من كلامي القدر الذي يناسبه ليصح له الرد عليّ ، ويمرض عن تمام الكلام الذي لو وقف عليه القاري ظهر له بدهاه أن رد الشيخ عليّ غير وارد .

فهل يقول الشيخ في كلامي هذا بعد نقله بتمامه مع توضيح المراد منه : إنه خلاف الواقع أيضاً ؟ لئن قال ذلك فقد كابر ، فإن من المؤسف أن أقول : إن العامة تعتقد الصلاح في حجة المسايح ، ذلك لاعتمادهم أن السجدة مظهر الكمال ، كيف لا وهذا فضيلة الشيخ يؤلف هذه الرسالة في الرد عليّ ، أحد اسميها (وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى) : « تحقيق البيان في إثبات سبحة أهل الإيمان » ، وإن كان هو قد عجز أن يثبت الأصل وهو التسبيح بالنوى والخصي ، فكيف لا يعجز عن إثبات الفرع ، وهو التسبيح بالسجدة !؟ وهل يستقيم الظل والموذ أعوج !؟

هذا وإذا كان فضيلة الشيخ يقول : إن أكثر الناس يسبحون بالأنامل فهو اعتراف منه بأن أقل الناس يسبحون بالسجدة ، فأقول : أليس في هؤلاء كثير من الخاصة بمن

يتولون إرشاد الناس وهدايتهم ، فلماذا يحرص هؤلاء على السبحة مع ما في ذلك من ترك الأفضل الذي هو المقعد بالأنامل ، كما اعترف بذلك الشيخ في رسالته (ص ١٥) ، وإذا كان حضرة يؤلف رسالة ينتصر فيها للسبحة وهي باعترافه مفضولة ، فلا توجه فيها بكلمة إلى أولئك الحريصين - وما يدري لعل الشيخ نفسه منهم ! - يدعوهم فيها إلى الإعراض عنها ، وينصحهم بالتمسك بما هو الأفضل وهو المقعد بالأنامل ؟ أم إن الغرض من تأليفها هو - كما يتحدث به البعض - الانتصار لبعض المشايخ من حملة السبح بالرد على ناصر الدين الداعي إلى إحياء السنة وإمالة البدعة ! أرجو أن لا يكون هذا هو غرض الشيخ من تأليفها ، وإن كنا نصر على مؤاخذته بغفاله تلك الكلمة والنصيحة ، لأن الرسالة بدونها تعطى نتيجة لا يرضاها الشيخ - فما أظن - وهي استمرار أولئك على المفضول وحرمان المفضل وهذا لا يجوز بخلاف علمه . ثم قال الشيخ : « وهل كمل أحداً من السلف عادي السبحة مما دأبوا ، بل فك عه ذلك بأسناد صحيح . »

أقول نعم ، ألا وهو ابن مسعود رضي الله عنه فقد عادي ما هو دون السبحة وهو العد بالخصي واعتبر الفاعلين متمسكين بذنب ضلالة ! كما قدمناه بسند صحيح عنه . (فقل من مذكر) ؟ أليس من

ومن التابعين من بالغ في إنكار السبحة إلى درجة أنه اعتبر قتل الخيط للسبحة عملاً منكراً ! فقل في هذا ما هو أبلغ في إنكار السبحة نفسها ؟ ! فقد روى الإمام ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢/٨٩) : نا حنيد بن عبد الرحمن عن حسن عن إبراهيم ابن المهاجر عن إبراهيم أنه كان ينهى ابنه أن يمين النساء على قتل خيوط التسبيح التي يسبح بها ! قلت : وهذا سند جيد رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ، وحسن هو ابن صالح ابن صالح بن حي الثوري ، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي الفقيه المشهور المتخرج من مدرسة الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

فإذا كان هذا هو رأي الإمام المذكور من قتل خيوط السبحة فإذا يكون رأيه في السبحة ذاتها ؟ لا شك أنه منكراً لها أشد الإنكار .

ثم قال : « فإذا لم تجد ذلك فمع من أنت . »

قلت : قد أوجدنا لك ذلك عن غير واحد من السلف على خلاف ما كنت ترجوه
فهل في ذلك ما يقنعك ؟

ثم هب أني لا أعلم أحداً من السلف عادي السبحة ، فما قيمة ذلك إذا كنت
أنا إنما أعادتها لخالفنا السنة وخير المهدي هدي محمد ^{عليه السلام} وهي محدثة اتفاقاً ، وهل
يشترط عند أهل العلم والعقل في إنكار مفردات البدع أن يكون عندنا ثقل
(بإسناد صحيح) عن أحد من السلف بانكارها بدعة بدعة ؟ هذا بما لا يقوله من
ثم رائحة العلم !

فستقط بذلك آخر جملة من كلامك المتعاق بالسبحة في رسالتك . وإلى الله المشتكى من
إضاعة الوقت وتسويد الورق حولها ، والشيخ متفق معنا على أن الأفضل التسييح
بالإتأمل كما سبق مراراً ، فتعال يا فضيلة الشيخ ندع الناس إلى ما اتفقتنا عليه ، وبمذر
بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه ، شريطة أن يكون غايه الجميع الحرص على إحياء السنة
وامانة البدعة ، ورحم الله من قال :

وخير أمور الدين ما كان سنة وشر الأمور المحدثات البدائع

الخاتمة فيمن يجوز له التصحيح والتضعيف :

ثم إن فضيلة الشيخ عقد « خاتمة » في « من له حق التصحيح والتضعيف في
الحديث ، ومن ليس له ذلك ؟ ومن هو الحافظ » وادعى أن « التصحيح والتضعيف
من وظيفة الحافظ واختصاصه لا غير » . ثم نقل بعض الكلمات في تعريف
الحافظ ، ومع أن هذه الكلمات مختلفة لا تغطي تعريفاً جامعاً مانعاً لـ « الحافظ » ،
بل إن اختلافها يدل على أن الأمر فيه واسع ، وما نقله الشيخ عن الحافظ الأتزي
يؤيد ذلك ، فإنه قال : إنه يرجع في ذلك إلى أهل العرف ، فلو كان هناك تعريف
متفق عليه بينهم لما أحال الحافظ على أهل العرف ، لا سيما وهم قليلون باعترافه ،
ومثله قول ابن سيد الناس :

« وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم : « كنا لا نعد صاحب
حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء ، فذلك بحسب زمنهم »

ففيه إشارة إلى أن هذه التعاريف خاصة بأزمانهم وأنها لا يلزم من بعدم
التمسك بها ، ومما كان الأمر فإن تلك الكلمات متفقة في الجملة على أن درجة
« الحافظ » من أسمى الدرجات الخاصة بالحدث ، ولذلك ندر في المتأخرين من
بلغها ، قال الشيخ أحمد محمد شاكر في « الباعث الحثيث » (ص ١٧٦) :

« وأما الحفظ فإنه انقطع أثره وختم بالحافظ ابن حجر المسقلاني رحمه الله ،
ثم قارب السخاوي والسيوطي أن يكونا حافظين ، ثم لم يبق بعدها أحد ، ومن
يدري ؟ فلعل ^(١) الأئمة الإسلامية تستعيد مجدها ، وترجع إلى دينها وعلومها ، ولا يعلم
النيب إلا الله ، وصدق رسول الله ﷺ : بدأ الإسلام غرباً وسيعود غرباً
كما بدأ » (١) الأئمة

قلت : ولكن هذا لا يمنع المتخصصين في علم السنة من سد هذا النقص
بالاستئانة بمؤلفات الحفاظ أنفسهم ودواوينهم ، لا سيما إذا جمع أقوالهم وبحوثهم حول
الحديث الواحد وما ذكره له من الطرق ، فإنه بذلك يستنبض ما فاته من الحفظ
الذي كان يساعد الأولين من الحفاظ على التحقيق والالتقان ، بل إنه ربما استدرك
بذلك على بعضهم . كما نراه في بحوث بعض محقق العصر الحاضر كالشيخ أحمد شاكر
المصري وغيره مثل علماء الهند بارك الله فيهم . . .

ولكن ليس في تلك الكلمات ما يدل على أن التصحيح والتضعيف من وظيفة
الحافظ فقط ، وأما استدلال الشيخ على ذلك بما نقله (ص ٣٦) عن البلقيني
أنه قال :

« الحسن لا توسط بين الصحيح والضيف عند الناظر ، كان شيئاً يتقدح في
نفس الحافظ . . . » قال الشيخ : « فففيه كما ترى اشتراط الحفظ في التحسين وأنه
من خصائص الحافظ » .

قلت : فهم الشرطية من هذه البارة مما لا نقيط الشيخ عليه ، لأن ذكر
« الحافظ » فيها ليس قيداً احترازياً ، بدليل أنه قد يتقدح ذلك في نفس من

هو دون الحافظ كـ « الحديث » مثلاً ، وهو ممن له حق التكلم في الملل والوفيات
والأسانيد كما قال السُّبكي ، (١) ويؤيده أن أحداً من العلماء لم يصرح بشرطية
« الحافظ » في « التصحيح » كما زعم الشيخ ، وكل ما شرطوه في ذلك هو
المعرفة والأهلية ، وهو ما نقله الشيخ نفسه عن النووي رحمه الله أنه قال في
« التصحيح » :

« والأظهر عندي جوازه ، لمن تمكن وقويت معرفته ، ومثله قول السيوطي
في رسالة « التنقيح في مسألة التصحيح » :

« ذكر الشيخ ابن الصلاح أن باب التصحيح انسَدَّ في هذه الإزمان ،
وخالفه النووي وكل من جاء بعده من الحفاظ إلى الحافظ ابن حجر ، فاعتزوا
على ابن الصلاح في مقالته ، وجوزوا التصحيح وأنه لا ينقطع ذلك ولا يمتنع ممن
له أهلية ذلك ، ثم منهم من رد كلام ابن الصلاح بأنه لا سلف له فيما قاله ،
ومنهم من رده بأنه مبني على القول بجواز خلو العصر عن مجتهد ، وهو قول
ساقط مردود ، ومنهم من رده بأن أهل الحديث في عصر ابن الصلاح ومن بعده
لم يزالوا مستمرين على التصحيح ، فصحبوا أحاديث لم يتقدم إلى تصحيحها أحد
كأبي الحسن بن القطان والفضاء المقدسي وابن المواق والمنذري والديمياطي والمزي
والنقي السُّبكي وغيرهم ، وأطال ابن حجر في نكته المناقشة مع ابن الصلاح
في ذلك » .

وقال الحافظ ابن كثير في « اختصار علوم الحديث » (ص ٢٩) ما خلاصته :
« ويجوز للفتحر في هذا الشأن الإقدام على الحكم بسحة كثير مما جاء
في المسانيد والمأجم والفوائد والأجزاء من الحديث وإن لم ينص على صحته حافظ
قبله ، موافقة للشيخ النووي وخلفاً للشيخ أبي عمر » (يعني ابن الصلاح) . وعلق
عليه الشيخ أحمد شاكر بقوله :

(١) انظر التدريب (ص ٦) ويؤيده قول ابن الجوزي به (ص ٩٩) .

« وقد رد العراقي وغيره قول ابن الصلاح هذا وأجازوا لمن تمكن وقويت معرفته
أن يحكم بالصحة أو بالضعف على الحديث بعد الفحص عن إسناده وعمله وهو
الصواب ، والذي أراه أن ابن الصلاح ذهب إلى ما ذهب إليه بناء على القول
بمنع الاجتهاد بعد الأئمة ، فكما حظروا الاجتهاد في الفقه ، أراد ابن الصلاح أن
يمنع الاجتهاد في الحديث وهيئات ، فالقول بمنع الاجتهاد قول باطل ، لا برهان عليه
من كتاب ولا سنة ، ولا نجد له شبه دليل » .

أقول : فقد اتفقت كلمات هؤلاء الأئمة جميعاً على أن الشرط الوحيد لمن يصحح
ويضعف أن يكون متمكناً في علم الحديث عارفاً بالله ورجاله ، ولم يتعرض أحد
منهم - ولو تليحاً - للشرط الذي ادعاه الشيخ ، فدل ذلك على أنه شرط ساقط
الاعتبار ، وأن الشيخ يدعي أشياء ليست من « المصطلح » في شيء ، وليته اكتفى بذلك
بل هو يلصقها بـ « المصطلح » ، ويرمي مخالفه بالجهل ! .

وما يدل الماقل على بطلان هذا الشرط وأنه لم يقل به أحد قبل الشيخ
جريان العمل على خلافه من العلماء في سائر البلاد الإسلامية ، كان عراق
صاحب كتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة » وبعد
الزوف المناوي صاحب « فيض القدير شرح الجامع الصغير » وأبي الحسنات
اللكنوي الهندي صاحب الكتب السكينة النافعة والشيخ أنور السكسميري مؤلف
« فيض الباري على صحيح البخاري » والصنعاني والشوكاني ، وغير هؤلاء كثيرون في كل
قطر ومصر ممن لا يشملهم عد ولا حصر ، وقد صرح بما ذهبنا إليه الإيثار الصنعاني
في رسالته « إرشاد العباد » إلى تفسير الاجتهاد ، فقال (ص ٢١) :

« قد قرر لك بما سبقناه وانضح لك بما حققناه أن الناظر في هذه الأعصار
أن يصحح ويضعف ويحسن ، كما فعله من قبله الأئمة الكبار ، فإن عطاء ربك لم يكن
محظوراً ، وإفضاله الممدود ليس على السابق مقصوراً . . . »

والصنعاني هذا من علماء القرن الثاني عشر ، وما أظن أن الشيخ يعتقد الحفاظ بأحد

بعد الحافظ ابن حجر إلا أن يكون تليذه السخاوي أو السيوطي ، فإذا أجاز الصنعاني لمن كان في عصره التصحيح والتضعيف ولا حافظ فيه بإعتراف الجميع - كلامه دليل واضح على بطلان شرط الشيخ ، ثبت المراد . فرحم الله من ترك الجدال والإصرار .
هذا وإذا ثبت جواز التصحيح للمتمكن جاز له بالتالي التضعيف أيضاً ولا فرق بين هذا وأول ، فإن التصحيح يستلزم العلم بانتفاء كل الملل المبينة في المصطلح بينا التضعيف يمكن في الوقوف على علة قاذرة ، ولهذا أجاز من منع التصحيح ألا وهو أبو عمر بن الصلاح ، قال في « المقدمة » (ص ١٨) بعد أن ذكر تساهل الحاكم في مستنكره :

« فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه غيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن محتج به ، وبمثل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه » .

قال الحافظ العراقي في شرحه :
« وقد تمهله بدر الدين ابن جماعة فقال : « إنه يتبع ويحكم عليه بما يليق له من الحسن أو الصحة أو الضعف » ، وهذا هو الصواب » .

فهذا يبين أن التضعيف أمر متفق عليه بين ابن الصلاح ومخالفيه في رأيه في التصحيح ، فيجوز تضعيف الحديث بناء على ضعف السند ، ولا يخالف هذا ما نقله الشيخ عن النووي وغيره (ص ٣٧) من المنع أن يحزم بتضعيف الحديث اعتماداً على ضعف إسناده ، لاحتمال أن يكون له إسناده صحيح غيره .

لأن هذا إما يمنع من الجزم ، لاحتمال المذكور ، وأما إذا لم يحزم الباحث بالضعف وإنما قاله بناء على غلبة الظن ، أو جزم به بعد دفع الاحتمال المذكور إما ينقل عن إمام حافظ بتفرد الضعف به أو بعد إفراغ الجهد في استقصاء الطرق من كتب الحفاظ الجامعين فهذا إما لا اعتراض عليه ، ولا تصور مطلقاً نعم والحق

محمود

علم الحديث يقول بخلاف هذا ، وبذلك يسقط قول الشيخ (ص ٣٧) عقب قول النووي المذكور :

« فهذا صريح في دفع ما صنع هذا الكاتب من الإقدام على التضعيف للأحاديث المذكورة من غير أن يكون له في ذلك سلف صرح بذلك . . . » .
ثم إن هذا الكلام مبني على أمرين كلاهما ساقط :

الأول : فهم كلام النووي من المنع بالجزم على أنه أراد المنع ولو على غلبة الظن . وهذا خطأ لأن الظن دون الجزم ، الثاني : أنه قلد في ذلك ابن الصلاح . وقد أثبتنا خطأه في ذلك بالنقول الصريحة عن العلماء ، وما بني على خطأ فهو خطأ . ومن غرائب الشيخ أنه ينقض كلامه بنفسه ! فإنه قال عقب كلامه المذكور :
« إن الذي تمطية القواعد الجدرية أن حديث (نعم المذكر السحبة) ضعيف بهذا السند » ، فقد ضعف الحديث دون أن يذكر له سلفاً فيه ! فما الفرق بيني فيما أضعفه من الأحاديث وبينه في هذا لولا الشك ؟

وأما الحديثان الآخران اللذان يشير الشيخ إلى أن لا سلف لي في تضعيفهما فهو اتهام من جملة اتهاماته الكثيرة التي لا حقيقة لها ، فأحدهما وهو حديث سعد بن أبي وقاص سبقي إلى تضعيفه الحافظ ابن حجر ، وأما الآخر وهو حديث صفية فقد ضعفه الترمذي بقوله « غريب . . . » وليس إسناده بمعروف ، وسبق بيان ذلك كله ، فلم أتفرد أنا بتضعيفها ، أقول هذا بياناً للواقع ، وإلا فإني لأرى هذا الشرط الذي يشكك عليه الشيخ في رد تحقيقاتنا حول الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ألا وهو أن يكون لنا سلف في التضعيف ، فإنه خلاف ما أفادته كات الأئمة السابقة ، بل أرى أن هذا الشرط فيه تمطيل للعلم وتجميد للفكر ، وإلا فما فائدة قراءة هذه العلوم كلها ، ومنها علم مصطلح الحديث إذا كان العارف به لا يجوز له أن يحكم إلا بما سبق إليه من صحة أو ضعف ، وهل هذا إلا خلاف ما جاء في نفسه والمصطلح » : قال النووي رحمه الله في « التقريب » (ص ٣٠) :

أم أن تضعيفنا
نايفة الحق
والصحة
بمعايير
الشيخ

د فصل : ولا ينبغي أن يقتصر على تسماعه وكتبه دون معرفته وفهمه، فليشرف
صحته وضعفه، وقبه ومما به وإعراجه وأسماء رجاله عققاً كل ذلك . . .
والحقيقة أن النابة من علم الحديث هي معرفة الصحيح من غيره، كما قال عز
الدين ابن جماعة، ونص كلامه: لو علم الحديث علم بقوانين يعرف بها أحوال السند
والماتن، وموضوعه السند والماتن، وغايته معرفة الصحيح من غيره (١).

والشرط الذي ابتدعه الشيخ بقضي على هذه النابة العظمى، فإن الباحث في كتب
السنة يقف على أحاديث كثيرة جداً لا يجد من تكلم فيها تصحيحاً أو تضعيفاً،
فالتوقف حينئذ عن التصحيح والتضعيف من عارف بهذا العلم الشريف مما يؤدي
إلى تعطيل النابة من علم الحديث كما هو بين لا يخفى.

وما مثل من يقول بهذا إلا مثل من يزعم أنه لا يجوز للعارف بعلوم أصول الفقه أن
يقف في نازلة خادئة بفتوى لا سلف له فيها أفني هذا القول القضاء على غاية علم أصول
الفقه، كما أن في قول الشيخ القضاء على النابة من علم الحديث ولا فرق.

وخلاصة القول أن الشرط في التصحيح والتضعيف إنما هو الأهلية فقط،
وأما الحفاظ فشيء آخر، وإن وجد فنور على نوره وإلا فليس بشرط كما أفادته كلمات
الأئمة السابقة. والله الموفق لا رب سواه.

كنت

كما سمعته من

(١)

الصفحة فليت
عنه

(١) قواعد التحديث للقاسمي (٥١)

- ٦٠ -

فائدة الرد :

كنت أود أن أنهي الرد على فضيلة الشيخ الحبشي في رسالته « التعقيب الحديث »
بالمقال السابق، ولكن حضرته كان سمح لناشر الرسالة أن يكتب طلة جعلها خاتمة
لها، وبما أن فضيلته أقدم عليها، فهو يتحمل مسؤوليتها الأدبية كسائر الرسائل،
فكان لا بد من أن نبين رأينا حول تلك الكلمة، فأقول : قال :

« فائدة ذكر السيوطي في رسالته « المنحة في السبحة » جماعة ممن اتخذوا السبحة
أو ما في معناها . . . قلت : ثم ذكرنا جماعة منهم : صفة، وأبو صافية مولي النبي ﷺ،
وسعد بن أبي وقاص، وفاطمة بنت الحسين، وأبو هريرة، وغيرهم .

وجوابنا على ذلك من وجبين :

الأول : أن هذه الآثار لا يضح شيء من أسانيدها، ولا فائدة كبرى من إطالة البحث
بالكلام على جميع مفرداتها، وحسبنا أن نحقق القول على روايات هؤلاء الذين نقلنا
عنها أسماءهم على سبيل المثال، وإلا فالواجب بقضي أن يقوم الشيخ بتحقيق الكلام
عليها - لو كان يستطيع - لأنه هو الذي احتج بها، والقاعدة الأصولية تقول :
« إن كنت ناقلاً فالصحة، أو مدعيها فالدليل »

ولكن أتى للشيخ أن ينقل الصحيح فقط وهو يجهل! فقد صرح في رسالته (ص ٢١)
أنه ليس له وظيفة التصحيح، ثم هو يستغل هذا الجهل، فيحتج بالأمماديت المنكرة
والآثار المضميفة، بينما الواجب عليه أن يتوقف عن الاحتجاج بشيء منها حتى يقيض له
من يعرفه بالصحيح منها والضئيف ! ولهذا فإن كلامنا على بعض هذه الآثار هو
من باب التطوع لا الواجب، فأقول :

١ - صفة رضي الله عنها . ويشيرون بذلك إلى حديثها المتقدم، وقد أعاد الكلام
عليه الناشر، وقد بينا فيما سلف أن سند حديثها ضعيف، وأن الترمذي وضعفه،
وكذلك سند حديث سعد بن أبي وقاص ضعيف حتى عند الحافظ ابن حجر، كما
تقدم تحقيق ذلك كله، وقولها :

- ٦١ -

(١) وهي مطبوعة ضمن « الحادي للشيخ » (١ / ١)

إعادة نظر
في ضياع
المجلة
والله أعلم

الحفظ ابن حجر
عظمي
« نكتة » على
ابن الصلاح

« تقدم في هذه الرسالة تصحيح الحديث عن الحافظ ابن حجر » .

جوابه أن الحافظ لما صحح الحديث ولم يصحح السند ، ولا يلزم من التصحيح الأول تصحيح متن الحديث بكل ما فيه ، كالمداخلة على ما حققناه فيما سبق فراجع فإنه أمر دقيق .

٢ - أبو صفية : في السند إليه أم يونس بن عبيد ولا ذكر لها في شيء من كتب التراجم ، كذلك رواه البغوي ومن طريقه ابن شاهين في « الفوائد » (١١٤/٢) ، ورواه أبو عبد الله الحسين بن يحيى القطان في جزء من حديثه (١٧٠/١) عن أبي لبدة (١) عن جده بقية عن أبي صفية . وأبو لبدة وجده بقية لم أعرفها .

٣ - سعد بن أبي وقاص : السند إليه منقطع أو مجهول ، فقد رواه ابن سعد في « الطبقات الكبرى » (١٤٣/٣) من طريق حكيم بن الدبلي عنه . وحكيم لم يدرك سعداً ، وقد ذكره الحافظ في الطبقة السادسة ، وهي التي لم يثبت أصحابها لقاء أحد من الصحابة ، ويؤيد الانقطاع أن ابن أبي شيبة رواه في « المصنف » (٢/٨٩/٢) عن حكيم الدبلي عن مولاة لسعد عن سعد ، وهذه المولاة لم تسم فهي مجهولة .

٤ - أبو هريرة : في السند إليه عند ابن أبي شيبة (١/١٨٩/٢) رجل من الطفاوة لم يسم فهو مجهول .

٥ - فاطمة بنت الحسين : السند إليها ضيف جداً . رواه ابن سعد (٤٧٤/٨) عن جابر - وهو الجعفي منهم بالكذب وكان يؤمن برجعة علي ! - عن امرأة لم تسم ، فهي مجهولة .

(١) في « الإصابة » لابن حجر والنسخة السيوطي « أبي بن كعب » ولم أعرفه أيضاً ، وليس هو الأنصاري الصحابي الجليل قطعاً .

فتأمل ما أبدى الشيخ عن التحقيق العلمي حين ينسب إلى مثل هؤلاء الأفاضل مخالفة السنة في رأيها ، ومخالفة الأفضل في رأيه . يمثل هذه الامساك الواهية !

الوجه الثاني : لو صحت هذه الآثار أو بعضها فأنما نعارضها بما صح عن ابن مسعود من إنكاره المد بالخصي ، وقد سبق تخريجه وبيان مصدره بل مصادرته الكثيرة التي جهلها الشيخ - كما بينته فيما سبق فحسبنا الآن التذكير به ، وبما ثبت عن الإمام إبراهيم النخعي من إنكاره قتل الخيط من أجل السبحة ، واعتباره ذلك إغاظة على المنكر ، يضاف إلى ذلك ما وقفت عليه أخيراً عن أبي بكر بن حفص قال : سألت ابن عمر عن التسييح بالخصي ؟ فقال : « على الله أحصي » (١) الله أحصاه ، رواه الإمام أبو زرعة الرازي في تاريخه (٢/١٢٦ - ١/١٢٧) بسند صحيح عن أبي بكر هذا وهو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، وهو ثقة حجة .

فهؤلاء عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر آفته وأعلم من كل أولئك الصحابة الذين روي عنهم المد بالخصي ، وكذلك إبراهيم النخعي آفته من فاطمة بنت الحسين رضي الله عنها ، مع الفارق الكبير ، وهو أن هؤلاء ثبت عنهم الإنكار للمد ، وأولئك لم يثبت عنهم المد !

ويمكن أن نضم إلى العبد بن مسعود وابن عمر الشيدة عائشة رضي الله عنهم ، ولكن على طريقة الشيخ من الاحتجاج بما لم يثبت . فقد أخرج ابن أبي شيبة في « المصنف » عن امرأة من بني كليب قالت :

« رأيت عائشة أسبح بتساويح معي ، فقالت : أين الشواهد ؟ ! ثني الأصابع ، ولكن حاشا لنا أن نحتج بما لم يصح لدينا ، وإن استجاز ذلك غيرنا ! بلم أو يجمل ! فإن هذه المرأة من بني كليب لم أعرفها .

ومن هذه الآثار الصحيحة يتبين للقراء الكرام خطأ ما نقله الشيخ عقب تلك الآثار الواهية :

(١) الأمل « أحصاه » .

(٢) من مخطوطة الطاهرية ، و (١/٦٤٦) من المخطوطات بخطي .
شكر الله القوي القوي وطبع في المطبعة المطبعة المطبعة

د ولم ينقل عن أحد من السلف ولا من الخلف المنع من جواز عد
الذكر بالسبحة

فإن من البدعي عند الجميع أن الذي ينكر المد بالخصى ينكر المد بالسبحة أيضاً
لأنها سواء عند الشيخ وغيره ، وعندنا إنكارها من باب أولى ، لأن في السبحة من
المساوي ما لا يوجد في المد بالخصى ، كما سبق الإشارة إلى ذلك فيما مضى .

وأما ما نقله عن ابن حجر - وهو الهنسي الفقيه ، لا المسقلاني المحدث ، خلافاً لما
أوهوا : « أن حديث سعد السابق أصل صحيح بتجوز السبحة » .

فأقول : أثبت العرش ثم انقش ! فقد أثبتنا فيما سلف ضعف سند حديث سعد
وكذا حديث صفية ، على أنه لو ثبت الحديث فلا يصح في نظرنا أن يتخذ أصلاً
لسبحة لأنها من شعار النصاري ، فإننا لا نزال نراهم حتى اليوم يطلقونها على أوساطهم
وعليها الصليب ، يضاف إلى ذلك أنها كثيراً ما تكون أداة للرياء والسمة والتظاهر
بالصلاح والتقوى ، كالذي يطلقها على رقبته ، أو يكورها على يده . كما قلت في الرسالة
الأولى من « تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة » (ص ١٨) :
ثم قالاً تبعاً لغيرهما : « إن استعمال السبحة في أعداد الأذكار الكثيرة التي يلبي
الاشتغال بها عن التوجه للذكر أفضل من المقد بالأنامل » .

(١) هذا كتاب لنا جديد حملنا على تأليفه الرد على افتراءات وأخطاء جماعة
تواطأوا على تأليف رسالة ضدنا سموها « الإصابة في نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة »
كان من جملة المشتركين في تأليفها فضيلة الشيخ الحبشي ! وكتابنا هذا يتألف من ست
رسائل صدر منها حتى الآن ثلاثة : الأولى في بيان افتراءاتهم وأخطائهم ، الثانية في
« صلاة التراويح » ، وهو كتاب جمع - أو كاد - ما ورد في السنة مما يتعلق في هذه الصلاة
في حجم كتابنا « صفة صلاة النبي ﷺ » ، والثالثة في « صلاة العيدين في المصلي في
السنة » .

أقول : ليس في السنة عدد كبير يلبي الاشتغال بمدّه عن التوجه للذكر !
وإنما يحمل الشيخ وأمثاله على هذه الدعوى أعني تفضيل السبحة في الأعداد الكثيرة
الزائهم ما لم يرد في السنة من العدد الكثير ، مثل التزام بعضهم العدد المشهور في
بعض صيغ الصلوات المبتدعة ! ألا وهو (٤٤٤٤) كما سبق التنبيه عليه .

وأنا اعتقد أن الاشتغال بمدّ الذكر المشروع عدّه وإحصاؤه أمر مقصود من
الشارع الحكيم كالذكر نفسه ، ولولا ذلك لكان الاشتغال بالمد عبثاً ، وهذا أمر
تنبهه الشريعة الحكيمة عنه ، وعليه فلا يجوز لمسلم عاقل أن يعتبر الاشتغال بمدّ
الذكر المشروع مهما كان عدده بالوسيلة المشروعة ملئياً عن التوجه للذكر ، لأن
المدّ نفسه عبادة مشروعة في الوقت نفسه ، وإنما يحمل على القول بخلاف هذا
التزام أعداد مخترعة لا يمكن إحصاؤها إلا بوسيلة مبتدعة !
فالهم اجعلنا من أنصار سنة نبيك ، المحاربين لما أحدث الناس في دينك .

• • •

هذا وما كاد ينشر المقال الأول والثاني من هذا الرد المبارك إن شاء الله تعالى
حتى طلع علينا فضيلة الشيخ الحبشي برد آخر في رسالة أخرى أكثر كلاماً من
الأولى ! سماها « نصرة التعقيب الحديث » ! وقد كنت أشرت إليها أكثر من مرة
في تضاعيف تحقيقنا في بعض المقالات السابقة ، ولما رأيتها كسابقتها في سوء الفهم
لكلامي والمغالطة في البحث ، والخروج عن الجادة في الرد بالتي هي أحسن ، بل
وجدتها أشد إغراقاً من الأولى في الطعن والشم والافتراء ، الذي يترفع عنه العلماء
مهما اختلفت أنظارهم ، فنأمل على سبيل المثال إلى قوله في شخصي في التعليق
(ص ٣) :

« يضل الشيخ بدر الدين في استعماله السبحة » !

من مطبوعات جمعية التمدن الإسلامي

التمن . س

- | | | |
|-------------------------------|-----|---|
| الأستاذ أبي الحسن الندوي | ١٠ | ارتباط قضية فلسطين بالوعي الاسلامي |
| الأستاذ أبي الاعمى المودوي | ٤٠ | المنهج الاسلامي الجديد للتربية والتعليم |
| (علق عليه الأستاذ محمود مهدي) | ٧٥ | تفسير سورة الحجرات |
| | ٧٥ | تفسير جزء مبارك |
| | ١٥٠ | مذايع في الاسلام |
| | ١٠٠ | سبل الاسلام |
| | ٨٠ | نحو حياة مثلى |
| الأستاذ أحمد مظهر المظلة | ٨٨ | خواطر في الادب |
| | ١٢٥ | دعوة المجد (ديوان شعر) |
| | ٢٠ | الاسلام وتعدد الزوجات |
| الأستاذ أحمد الصافي النجفي | ٥٠ | إيمان الصافي (شعر) |
| بييج محمد شيبان | ٢٥ | بلاط الشهداء (قصيدة) |
| « « « « | ٢٥ | فتح الاندلس («) |
| « « « « | ٢٥ | تعليم الايمان وتربيتهم |
| « « « « | ٣٠ | مولد المسطفى عليه السلام |
| « « « « | ٧٠ | معجم الجيب في تفسير غريب القرآن |
| « « « « | ١٠٠ | أهداف الصبونية |
| | ٢٠٠ | نظرة المجلان في أغراض القرآن |
| الأستاذ محمد بن كمال الخطيب | ١٥٠ | تذكرة الحج والمرأة على المذاهب الاربعية |
| | ٥٠ | البهاية |
| | ٥٠ | طرابلس رقة أو عمر المختار (مسرحية) |
| | ٢٥ | مشق الشام منذ ماتي عام |
| « « « « | ٩٠ | تحقيق أحاديث الشمر (للإمام الجماعلي) |
| « « « « | ٢٥ | منار العقيدة الجاهلية |

فهذا كذب محض ومجرد اخلاق، وليته ا كفى بهذا بل أتبعه بقوله :
« وأنى لناصر أن يلحق غبار نعل الشيخ بدر الدين رحمه الله علماً وعملاً... »
وقوله (ص ٦٤) :

« فيا خجلته يومئذ ويا فضيحتة ! هذا إن مات مسلماً، وإلا عوقب والياد باقة بسوء الخاتمة ! »

لا رأيت هذا وغيره فيكتب أن الشيخ - عفا الله عنا وعنه - لا يستحق الرد عليه ،
والوقت أضيق وأعز من أن يصرف في بيان جهالاته وأخطائه التي لا تكاد تنفد !
وختاماً أقول : لاني مع كل هذا الذي فعله الشيخ فإني أكن له بالغ الاحترام
والتعظيم ، لاني أظن فيه الصلاح الذي كثيراً ما يستغله بعض المخرضين لغير صلاح
الصالح لو تنبه لذلك ! ولهذا فإني أبدره بالسلام كما لقيته وإن كان هو في الرد - رد
السلام طبعاً ! - لا يكاد بين أيضاً !

أسأل الله تبارك وتعالى أن يوفقنا وإياه لاتباع كتابه ، واقتفاء آثار نبيه ، واجتناب
ما أحدثه المحدثون في دينه ، إنه سميع مجيب .

وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك .
وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم .
والحمد لله رب العالمين .

